الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: ماليـــة وتجـــارة دوليـــة

إعداد الطالب(ة):
ابن السايح عادل

الأستاذ المشرف:
بن عبيد فريد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس عبد الحق	استاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن عبيد فريد	استاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	محبوب مراد	استاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020 /2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجــاريــة

الموضـــــــــــــــوع

تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: ماليــة وتجــارة دوليــة

إعداد الطالب(ة):
ابن السايح عادل

الأستاذ المشرف:
بن عبيد فريد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس عبد الحق	استاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن عبيد فريد	استاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	محبوب مراد	استاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020 /2021

شكر و عرفان

أول من نشكر من خلال هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة علم من فضي العلوم،اللّٰه سبحانه وتعالى الذيّ من بنعمته لتتمة هذا العمل ووفقنا في درب دراستنا وأنار لنا طريق العلم إلى اللّٰه الحمد والشكر وإن كانت هناك من كلمة شكر فهي الإقرار بالفضل لذويه،فكل من أعان بمشورة و سدد برأي أو أسهم بأي مساعدة نتقدم بكل الشكر و التقدير والامتنان لكل فرد سواء كان من العائلة الكبيرة و الممثلة في أمي الفاضلة والعائلة الصغيرة خاصة الزوجة الكريمة و الأستاذ الفاضل

"بن عبيد فريد"

إلى كل العاملين بالجامعة كما لا ننسى كل من كان سندا لنا وقدم لنا النصيحة والتشجيع

ملخص :

تهدف الدراسة إلى إظهار أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيلين الأول والثاني على مناخ الاستثمار في الجزائر،وللوصول إلى هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا البحث إلى جانبين.

الجانب النظري تم من خلاله رصد لمختلف الأدبيات الاقتصادية التي تناولت تحليل أثر مختلف الإصلاحات الاقتصادية سواء من الجيل الأول أو من الجيل الثاني على تحسين مناخ الاستثمار،مع التركيز على إظهار مختلف الميكانيزمات التي يمكن من خلالها أن تساهم هذه الإصلاحات في تحسين مناخ الاستثمار.

ويشمل الجزء التطبيقي استعمال طريقتين من طرق تقيم برامج الإصلاح الاقتصادي وهي طريقة "ما قبل وما بعد" وطريقة "النموذج التطبيقي العام" من خلال استخدام نموذج قياسي وذلك بهدف الوصول إلى التأثير الصافي لسياسات الإصلاح الاقتصادي سواء من الجيل الأول أو الثاني على مناخ الاستثمار في الجزائر وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر أهمها في:

- إن مناخ الاستثمار الجيد هو عبارة عن مجموعة معقدة من المكونات،والنقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكون أخر.

- إن الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول على أهميتها لم تكن كافية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر،وجعله .في مستوى تطلعات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

- أن أهم معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية،صعوبة الحصول على القروض،الفساد،وعدم استقرار السياسات الأمر الذي يوحي بان هذه المعوقات لها علاقة بالمؤسسات وبتالي فان الإصلاح المطلوب في سبيل تحسين مناخ الاستثمار ينبغي أن يركز فيه أكثر على إصلاح المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : مناخ الاستثمار إصلاحات الجيل الأول إصلاحات الجيل الثاني.

Abstract:

The study aims at showing the impact of the first and second generations of economic reforms on the investment climate in Algeria, we have divided this research into two parts.

The theoretical part through which a review of the varied literature that dealt with the analysis of the impact of various economic reforms will be performed, approaching both first and second generations impact on improving the investment climate, with a special focus on showing the different mechanisms through which these reforms can contribute
to the enhancement of the investment climate.

The empirical part consists of the employment of two methods for evaluating the economic reform programs , namely, the method of "before and after" and "the general applied model", through the use of a normative model in order to reach the net impact of economic reform policies of both first and second generations on the investment climate in

Algeria. The study reached a number of results of which the most important to be mentioned are as following.
- A good investment climate is comprised of a complex set of elements, where which the lack in one of these elements cannot be compensated by the improvement of another element.
- The economic reforms of the first generation although important, were not enough to improve the investment climate in Algeria, falling in meeting the expectations of investors, whether domestic or foreign.
- Among the most important obstacles in the investment climate in Algeria then efficient government, bureaucracy, difficulty in obtaining loans and the corruption , in addition to policy instability , which suggests that these obstacles have to do with institutions , and therefore the required reform for in investment climate should be focused on institutional reform.
Key words: Investment climate, First generation reforms, Second generation reforms.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 – 01	**الشباك الوحيد اللا مركزي،الهيئات والخدمات المقدمة**	**25**
01 -02	**عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين(1967 – 1978)**	**39**
02 -02	**تطور قيمة وعدد استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة(1983 – 1987)**	**40**
03 -02	**تطور عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة(1993–2000)**	**41**
04 -02	**تطور المشاريع الاستثمارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة(2001–2016)**	**42**
05 -02	**المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة(2001 – 2016)**	**43**
06 -02	**المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة (2001–2016)**	**43**
07 -02	**المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنوات (1998–2017)**	**52**
08 -02	**ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال سنة 2018**	**53**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 - 01	**خصائص الحكم الراشد**	**11**
01 - 02	**تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة(1970-1979)**	**47**
02 - 02	**تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(1980-1989)**	**48**
03 - 02	**تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**	**48**

مقدمة عامة

المقدمة :

تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل المنظمات الدولية من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة،سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي،نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد و البنك الدوليين)،بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي،الاجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها،وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينات من القرن العشرين ،والتي كانت شديدة الى الدرجة التي هددت فيها نظام الاقتراض الدولي ،وقد كان للمؤسسات المالية الدولية دور كبير في ادارة ازمة المديونية العالمية ،سواء من حيث مساهمتها في التمويل الممنوح للدول النامية او من حيث مساهمتها الكبيرة في اعادة هيكلة اقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية ،وفق برامج اعادة الهيكلة و التصحيح الاقتصادي التي تفرضها وتشرف على تنفيذها ،من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف – حسب المؤسسات المالية – الى تحسين استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ،و احداث تغييرات في هيكل الانتاج و التوزيع و الانظمة و القوانين و حقوق الملكية للوصول الى معدلات النمو الاقتصادي عند مستويات معقولة،في ظل اقتصاد يحتكم الى قوانين السوق الحرة وبالتالي ستضمن في الاخير قدرة هذه الدول على سداد ديونهم.

غير ان تبني برامج اعادة الهيكلة و التصحيح الاقتصادي المفروضة من قبل الهيئات الدولية والتي اصبحت تدعى في ما بعد بالجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية ، لم يحقق النتائج المرجوة ولم يكن في مستوى التطلعات المنتظرة ،حيث بقيت العديد من الدول النامية متأخرة في مسار التنمية ،في حين ان الدول الاسيوية التي طبقت استراتجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية سجلت نتائج غير مسبوقة. وأمام كل هذا اصبحت الهيئات المالية الدولية تعتبر ان عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية عند الدول النامية حال دون الوصول الى النتائج المرجوة منها ،اذ ليمكن حسب هذه الهيئات الوصول الى التنمية المسطرة ف ظل الفساد الاداري وانتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد.ومن ثم تبرز اهمية و ضرورة اجراء اصلاحات من الجيل الثاني التي فحواها محاربة الفساد و اصلاح الادارة والتمكين للحكم الراشد في البلاد ،مما دفع بالهيئات الدولية بالمطالبة بإجراء نوع اخر من الاصلاحات الاقتصادية تأخذ طابع اكثر مؤسسي و التي سميت بإصلاحات الجيل الثاني.

تعتبر الجزائر احدى الدول النامية التي تبنت برامج الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي،و هذا علي اثر الاختلالات الهيكلية التي عرفتها خاصة الصدمة النفطية لسنة 1986،وقد اتخذت ضمن هذه الاصلاحات اجراءات عديدة بهدف القضاء على هذه الاختلالات الهيكلية ،ومن ضمن هذه الاجراءات اعتنائها بتوفير بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص و استقطاب قدر كافي من الاستثمارات الاجنبية ،وهذا بعدما كان الاستثمار الخاص مهمشا بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة و التي كانت تكرس مبدأ الملكية العامة لوسائل الانتاج وهيمنة القطاع العام على مجمل النشاطات الانتاجية،التجارة و المالية حيث كانت عملية تشجيع القطاع الخاص خارج نطاق اهداف التنمية الاقتصادية،وهذا ما يدعو الى تقييم فعالية هذه الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر.

1 – طرح الشكالية :

يعد الاستقرار الاقتصادي احدى عوامل نجاح المناخ الاستثماري، فحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة لاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بوجود عجزا قليل(او عدم وجوده) في الميزانية العامة، يقابله عجز طفيف في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير المغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بما لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول، بينما الخصائص الأخيرة فتمثل أهم دعائم إصلاحات الجيل الثاني.

انطلاقا مما سبق نحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والثاني في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما هو محتوى إصلاحات الجيل الأول في الجزائر؟
- لماذا الإصلاحات من الجيل الثاني وما هو محتواها؟
- ما هو جوهر الاختلاف بين إصلاحات الجيل الأول وإصلاحات الجيل الثاني؟
- ماهي أهم مقومات مناخ الاستثمار؟
- ماهي جهود الجزائر في مجال تهيئة مناخ استثماري ملائم ؟
- ما هي الطرق المعتمدة لتقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية؟

2 - فرضيات الدراسة :

- أثرت الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول إيجابا على مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ضرورة تبني الجزائر الإصلاحات اقتصادية من الجيل الثاني لتحسين مناخ الاستثمار.

3 - اهمية الموضوع :

- تأتي أهمية البحث كونه يتناول أحد أهم المجالات الاقتصادية التي شملها الإصلاح الاقتصادي، وذالك بتقييم وتقدير مدى نجاح هذه السياسات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مما يفرض الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، ومحاربة كل المعيقات، والعقبات التي تعترض نجاح السياسة الاستثمارية.

-إن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني أو ما يعرف بالإصلاحات المؤسسية أصبحت من القضايا التي تطرح نفسها بقوة على الأجندة السياسية التنموية وأصبح أي- الإصلاح المؤسسي- بمختلف اشكاله من الشروط اللازمة من أجل تحقيق

التنمية المستدامة والشاملة ويعمل على مواجهة ومكافحة الفساد الذي يؤدي إلى ضعف مصداقية الدولة والى التهميش على الصعيد الدولي والحرمان من فرص الاستثمار.

4 - دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب و مبررات دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- إن موضوع تحسين مناخ الاستثمار يعتبر موضوع الساعة حيث يعد من بين الإشكاليات الحديثة نسبيا في الدراسات الاقتصادية إذ لم يتم تناوله بصفة رسمية إلا ابتداء من سنة 2002، وكان ذلك في إطار ما يعرف ب" إجماع موتري" المندرج ضمن الإطار العام الأهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة، حيث (Consensus de Monterey) أكد هذا الإجماع على أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص في استراتيجية التنمية، ودعا الحكومات الى تعديل سياستها الاقتصادية ومؤسساتها من أجل تحديد الأولويات الواجب القيام بها قصد توفير الشروط اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار.
- افتقار المكتبة الجزائرية إلى إسهامات الباحثين في مجال الجيل الثاني من الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وبصفة خاصة في مجال تقييم هذه الإصلاحات على مناخ الاستثمار.
- ميولنا الشخصية لدراسة المواضيع المتعلقة بالاستثمار.

5 – أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- إعطاء فكرة عن الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في الجزائر منذ سنة 1990 وإظهار مختلف الآثار الايجابية و السلبية التي تركتها على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة إصلاحات الجيل الثاني ومدى تقدم الجزائر في تطبيق محتواها والآثار الايجابية المتوقعة منها على مناخ الاستثمار.

- دراسة بعض المكونات الهامة لمناخ الاستثمار في الجزائر، وذلك بدراسة وتحليل هذه المكونات من حوافز ممنوحة للمستثمرين وتسهيلات،وخدمات،وآليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات مناخ الاستثمار في البلد.

- التعرف على معوقات مناخ الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في الجزائر ومحاولة إيجاد حلول لتقليل من أثارها السلبية على تدفق الاستثمارات.

6 – حدود الدراسة :

نتناول الدراسة مختلف الميكانيزمات التي من خلالها تؤثر الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على مناخ الاستثمار،وهنا نخص إصلاحات الجيل الأول والثاني فقط وبتالي ستكون فترة الدراسة ممتدة من 1989 تاريخ تبني الجزائر للإصلاحات الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى غاية سنة 2018 آخر سنة توفرت لدينا إحصائيات عنها.

ونظرا أن الإصلاحات الاقتصادية وخاصة إصلاحات الجيل الثاني من المواضيع التي تكتسي أبعاد مختلفة نظرا لارتباطه بقضايا كثيرة ولتشعب وتشابك الظواهر المرتبطة به ،لذلك يتعذر علينا الإلمام بجميع الجوانب التي من خلالها تؤثر هذه الإصلاحات على مناخ الاستثمار في دارسة واحدة وعليه فقد وضعنا حدود لهذه الدراسة كي نتمكن من التركيز على عدد من مجالات الإصلاحات الاقتصادية التي نرى أنها أكثر تأثيرا على مناخ الاستثمار وهي (الإصلاحات المؤسسة،محاربة الفساد،وتمكين الحكم الراشد).

7 - المنهج المستخدم في البحث :

ان طبيعة الدراسة،تفرض علينا انتهاج جملة من المناهج،حيث وردت متسلسلة في البحث :

– **المنهج الوصفي التحليلي**: يظهر من خلال عرض جوانب اختلالات الاقتصاد الجزائري،ومبررات الإصلاحات بجيليها وصيرورتها،كما تستعمل المنهج التاريخي في تتبع كرونووجيا الاختلالات والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري،في إطار سرد تاريخي لبعض الوقائع المرتبطة بالموضوع.

– **المنهج الاستقرائي**: يستعمل في الجزء النظري لاستنتاج مختلف الميكانيزمات التي من خلالها تؤثر الإصلاحات الاقتصادية بجيليها على مناخ الاستثمار.

– **المنهج الكمي**: لتقييم مدى الأثر الذي تركته إصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار في الجزائر،وذلك من خلال محاولة بناء نموذج اقتصادي يعتمد على الأساس النظري والعملي للعلاقة بين المتغيرات الكلية المستهدفة من طرف إصلاحات الجيل الأول والتطور الحاصل في مناخ الاستثمار.

8 - أدوات الدراسة:

اعتمدنا في جمع المعلومات على المسح المكتبي،بالإطلاع على الكتب والبحوث والدراسات التي لها صلة ببحثنا،بالإضافة إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر،والمجموعات الإحصائية لديوان الوطني للإحصاء ،والبيانات المنشورة من المنظمات الدولية،والبيانات والإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،والكتب والرسائل الجامعية والمقالات وبعض التقارير ،بالإضافة الى بعض القرارات و القوانين و المراسيم.

9- الدراسات السابقة :

منذ تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين،ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تهدفت لإظهار فعالية هذه الإصلاحات في تحقيق الأهداف التي سطرت لها، وانصبت اغلب هذه الأبحاث على إظهار أثر هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي من سياسات الإصلاح و باقي الأهداف الأخرى إنما هي أهداف وسيطة.

من هذه الدراسات نجد ما هو صادر عن الهيئات المالية الدولية التي تناولت الإجابة عن إشكالية النمو الاقتصادي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي،التي تكاد تجمع على أن هناك أثار سلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي،ودراسات أخرى عبارة عن أطروحات دكتوراه ومقالات،من هذه الدراسات نذكر:

- أولى الدراسات التي اهتمت بالبحث في أثر سياسات الإصلاح المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،ترجع ،قام الباحثين بإجراء دراسة على 79 برنامجا مدعوما طيلة) Reichmann and Stillson(لكل من ريشمان وستيلسون الفترة 1963- 1972 . وذلك باستعمال طريقة ما قبل وما بعد في التقييم،و بالمقارنة بين أداء كل من المؤشرات (ميزان المدفوعات،التضخم،ومعدل النمو) وذلك لسنتين قبل تبني السياسات المدعومة وسنتين من بعد تبني السياسات المدعومة،وقد توصل الباحثين إلى أن هناك تحسن ذو معنى إحصائي قد شوهد في ميزان المدفوعات.

- **دراسة عن الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لسنة 1994**: وتتعلق بتأثير الاستمارات خاصة في النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح،وبينت الدراسة أن استجابة الاستثمارات الخاصة التي يركز عليها صندوق النقد الدولي في رفع معدلات النمو كانت ضعيفة وبطيئة،وكانت أحد الجوانب الهامة في ذلك ان الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العمومية أدى إلى تقلص الإنفاق على البنى التحتية،وكان لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال الخاص.

10- موقع البحث من الدراسات السابقة:

بخلاف الدراسات السابقة فان دراستنا تركز على إظهار تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الاول على مناخ الاستثمار في الجزائر وهل هناك حاجة لتعميق هذا النوع من الإصلاحات فقط أم أن الأمر يستدعي تبني إصلاحات من الجيل الثاني لتحسين مناخ الاستثمار.

خطة الدراسة:

بهدف في الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسية سيتم البحث إلى فصلين ويتضمن كل فصل مجموعة من المباحث.

مقدمة

الفصل الأول: الإصلاح الاقتصادي مدخل مفاهيمي وأساس نظري،تعرفنا في هذا الفصل لمفهوم الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة بالتعرف للمفهوم اللغوي ثم المفهوم الاصطلاحي،و ركزنا على مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول والدواعي الموجبة لتبني هذا النوع من الإصلاحات وللتعرف أكثر على هذه السياسات تقوم بردها إلى أصولها النظرية،ثم تبيان فلسفت المؤسسات الدولية في إعدادها وأدواتها التي تعتمدها في تحقيق أهدافها.

كما تعرضنا في هذا الفصل لدور الدولة في الاقتصاد وذلك بتحليل فلسفة المؤسسات الدولية حول دور الدولة الذي تسعى إلى ترسيخه في الدول التي تبنت برامجها الإصلاحية،والمبحث الأخير تناولنا أهم المحاور المشكلة لإصلاحات الجيل الثاني (محاربة الفساد،الحكم الراشد،ومحاربة الفقر).

الفصل الثاني: نتطرق في هذا الفصل إلى تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار وذلك بالاعتماد على جانبين أساسيين في التحليل:

1- تحليل تطور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية: حيث أن التحسن في مناخ الاستثمار يترجم بحجم الاستثمارات المحلية المجسدة وكذلك بمقدار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- تحليل مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار.

نقوم بتحليل هذين الجانبين خلال وبعد فترة الإصلاحات وذلك أن أثر الإصلاحات قد يمتد حتى فترة بعد انتهاء الإصلاحات الاقتصادية.

كما قمنا بمحاولة بناء نموذج قياسي لدراسة أثر إصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار في الجزائر

الخاتمة العامة:

صعوبات البحث: واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذه الدراسة وأبرز هذه الصعوبات تشعب موضوع الإصلاحات الاقتصادية وكثرة المواضيع المتصلة بها خاصة إصلاحات الجيل الثاني،ا لأمر الذي صعب علينا ضبط الخطة من جهة وكذلك اختيار وضبط المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة القياسية من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب بعض المعطيات الإحصائية لبعض سنوات الدراسة وتضاربها بين الجهات الرسمية المصدرة لها.

الفصل الاول:

الاصلاح الاقتصادي

–مدخل مفاهيمي–

تمهيد:

إن المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلدان المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي والتي كان من أبرزها تقص الاحتياطي الأجنبي،ارتفاع معدلات التضخم،تدهور أسعار الصرف،انخفاض القدرة التصديرية وانخفاض معدلات التشغيل قد أفرزت حاجة هذه البلدان إلى أتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى معالجة هذه المشاكل من خلال إصلاح أنظمتها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ يسير باتجاه العولمة،وهذا يمكن القول بأن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد ولدت أصلا من رحم الاقتصاديات المتقدمة عبر مجموعة من البرامج والسياسات التي طبقتها تلك البلدان بهدف معالجة الأزمات التي بدأت تعصف باقتصادياتها. في حين لم تعرف البلدان النامية هذه البرامج بشكل واسع حتى مطلع الثمانينيات،وتحديدا بعد انفجار أزمة المديونية في المكسيك عام 1982 التي تمخضت عنها جملة من الإجراءات التي تم الاتفاق بشأنها بين المكسيك وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقصد تحقيق الإصلاح في اقتصادها عبر سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي،لذلك وضعت البلدان النامية أمام خيارين لا ثالث لهما،إما الاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بما تضمنته البرامج التي تضعها المؤسسات الدولية من سياسات اقتصادية على المستوى الكلي والجزئي ترمي إلى تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلدان التي تطبق فيها تلك السياسات،أو الانفصال عنها وتحمل نتائج ذلك.

وإزاء تدهور الأداء الاقتصادي في معظم الدول النامية كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الخارجي وجدت الدول النامية نفسها مجبرة على اللجوء إلى المنظمات الدولية لمساعدتها على تصحيح الأوضاع المأزومة التي كانت تعانيها،وذلك من خلال تطبيق برامج التثبيت والتصحيح الاقتصادي،والتي سميت فيما بعد بالجيل الأول من الإصلاحات.

وعلى إثر تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها،واقتصار التحسن الذي حدث في الجيل الأول من الإصلاحات على الجوانب النقدية والمالية والإضرار بالجوانب الاجتماعية،بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن البنود التي احتوى هذه الإصلاحات،وضرورة تبني الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية لدعم نتائج الجيل الأول وتصحيح جوانب الضعف فيه.

المبحث الأول : مفاهيم حول الاصلاح الاقتصادي

استخدمت كلمة "الإصلاح الاقتصادي(Economique Reforme)" وهي مفرده معاصره في بداية الثمانينات من القرن العشرين كبديل أو كرديف عن "التنمية Développement)"،وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM في تقريريهما في أوائل الثمانينات بعد أزمة الديون الخارجية،وصار هذا المصطلح يحمل منعطف جديد في الحياة الاقتصادية الدولية،وسرعان ما انتشر في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الأعلام والدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها. (جودة، ماي 1996، صفحة 134)

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

تعد مسألة تحديد مفهوم للإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد آراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح.

أولا- تعريف الإصلاح الاقتصادي : يمكن تعريف الإصلاح الاقتصادي لغة واصطلاحا

ا – **لغة** : " عرفت مفردة الإصلاح في معاجم اللغة العربية بأنها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج وهي معاكسة لمفهوم الإفساد. والإصلاح هو جعل الشيء أكثر صلاحا ويقابل ذلك في اللغة الإنجليزية The Reform أي التعديل بالاتجاه المرغوب فيه، فإصلاح الشيء إذن جعله مناسبا ومتناسبا من أجل أداء أغراضه نحو الأفضل.

ب – اصطلاحا : الإصلاح الاقتصادي اصطلاحا يحتمل مفهومين:

1- الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع : هو مستوى الاقتصاد السياسي،وهو يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شاملة في النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر،وهذا المعنى فهو عبارة عن عملية انتقال وليس مجرد إصلاح محدود.و التطرق لعملية الانتقال يجرنا بالضرورة إلى مسائل أنماط الإنتاج الموجودة وشكلها،ومن ثم تحليل هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن في ظلها تحقيق الانتقال إلى النظام الجديد.

2- الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الضيق : الإصلاح الاقتصادي بمعناه الضيق هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها،وتكمن هذه التعديلات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير على قيم بعض المتغيرات – أدوات السياسة الاقتصادية لبلوغ بعض الأهداف،واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى.

كما يمكن تقديم مجموعة من التعاريف للإصلاح الاقتصادي:

1- تعرف الإصلاحات الاقتصادية على أنها "مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية،وإنشاء العناصر المشكلة للسوق" ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة. (العبدالله، 1999، الصفحات 87-88)

2-حدد البنك الدولي في تقرير نشر عن التنمية في دول العالم سنة 1988 مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والحكومي، وأيضا المحلي والمنافع العامة المملوكة للدولة. (ناظم حنفي، 1992، صفحة 191).

3-ويرى البعض بأن سياسة الإصلاح الاقتصادي ما هي إلا عملية تحول جذري في النهج السياسي للدولة الذي يسمح بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،ويرى البعض الآخر بأن الإصلاح هو عند قيام الدول النامية بالسعي لتحقيق أهدافها التنموية (النمو،المساواة،ومحاربة الفقر)يتوجب عليها القيام بالعديد من الإصلاحات.تمثل هذه الإصلاحات تكيفا مع تغيرات وصدمات داخلية أو خارجية متوقعة أو غير متوقعه (خضر، الاصلاحات في الدول العربية، 2003، صفحة 4)

4- عرفه بيو ألسندرو (Pio Alessandro) : "عملية علاج للمشكلات التي يعاني منها معظم دول العالم،وخاصة الاختلالات الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات،حيث تتبع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات،وخفض الواردات،وجذب النقد الأجنبي للداخل،وهو ما يعرف بالإصلاح النقدي،إضافة إلى إجراءات كبح العجز الحكومي،من خلال رفع الإيرادات الحكومية وخفض نفقاتها،وهو ما يطلق عليه اسم الإصلاح المالي،هادفة إلى السيطرة على معدلات التضخم،وزيادة معدلات النمو الاقتصادي،وهذا المفهوم تغلب عليه الرؤية النقدية" (PIO, 1992, pp. 233-237).

وما يمكن قوله من جانبنا أن الإصلاح الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير،التي تتبعها دولة معينة تعاني من مجموعة من اختلالات داخلية وخارجية،مثل العجز الكبير في الميزانية العامة وعجز في ميزان المدفوعات،وتضخم كبير في المديونية الخارجية،والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،والتي تهدف إجمالا إلى تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية،لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المتمثلة في استعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا- أهداف الإصلاح الاقتصادي (يسري، 1995، صفحة 43)

إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة تتمثل في :

1-**تحقيق التوازن المالي الداخلي** : من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- **الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار**: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم للوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

3- **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات** : من خلال تحرير سعر الصرف،تحرير التجارة الخارجية،تنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير.

4- **زيادة معدل النمو الاقتصادي** : من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخوصصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص،أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد

لعملية التنمية،على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي،على المدى المتوسط والطويل.

تجدر الإشارة هنا انه على الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي فإن الهدف الأساسي من الإصلاح الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي هو زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي،وتحقيق توازنات داخلية وخارجية،كل هذا ينصب في تهيئة مناخ استثماري ملائم،قادر على إطلاق القدرات التنافسية في السوق المحلية والعالمية.

المطلب الثاني: ظروف تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

إن عدم قدرة السياسات القائمة على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي يرجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية،بينهما قدر من علاقات التشابك والتداخل ،بالإضافة إلى ما تمارسه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول من تأثير جوهري في ظهور الاختلالات.ومن هذا المنطلق،فان تحليل مبررات لجوء الدول النامية لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم،يستوجب التعرف على طبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول،ودور الصدمات الخارجية والمتغيرات والسياسات الاقتصادية الداخلية في ظهور مثل هذه المشاكل. (عبد المطلب، 1997، صفحة 413)

أولا- الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية:

1-عجز الموازنة العامة للدولة : يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة،في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى.

2- مشكلة التضخم : لقد سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي(stag-flation)،وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)،وذلك استنادا إلى النظرية الكينزية.

يعتبر التضخم أحد اعقد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية،حيث يؤدي إلى نشوء ظواهر سلبية نذكر منها :

- زيادة معدل التضخم يعمل على خفض معدل النمو الحقيقي وزيادة المشاكل الاقتصادية.
- زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تأكل المدخرات المحلية و رأس المال.
- زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل. (د. عزيزة بن سمينة، 2014، صفحة 56)

3-مشكلة تخلف الأسواق المالية والنقدية وجمودها في الدول النامية : تتسم الأسواق المالية للدول النامية بحكم حداثتها النسبية بمحدودية نطاق أسواقها من خلال عرض وطلب أدواتها الاستثمارية وكذا ضعف الطلب عليها لانخفاض عوائدها،وميل المستثمرين إلى الاستثمار المصرفي بعيدا عن أسواق المال وما يصاحبها من تقلبات في الأسعار.

4- مشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات : سجلت موازين مدفوعات الدول النامية خاصة الدول المستوردة للنفط والدول عالية المديونية عجزا هيكليا حادا،يعد من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية التي تواجه تلك الدول،فبالنسبة للعوامل الداخلية

فتتجلى في : انتهاج الدول سياسة نقدية توسعية،الأمر الذي فاقم من مشكلة التضخم والتي كانت السبب المباشر في ارتفاع قيمة صادرات هذه البلدان،ثم تبني سياسات تحرير سعر الفائدة والتي أدت في ظل استخدام السياسات النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية الأمر الذي ساهم في تدني معدلات العائد الصافي المتوقع على الاستثمارات،وبالتالي انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج بحثا عن فرص استثمار تحقق عائد أفضل. (سميرة، 2006، صفحة 14)

ثانيا- الاختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية : أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية فتتمثل في:

1-**تدهور شروط التبادل الدولي** : نقصد بتدهور شروط التبادل الدولي في انخفاض القدرة الشرائية لصادرات البلدان المتخلفة مقارنة مع وارداتها الثانية في اغلبها من البلدان الرأسمالية المتطورة،حيث عانت البلدان المتخلفة ولا تزال تعاني التي أصبحت ميزة أساسية للتجارة الدولية.

2-تباطؤ معدلات نمو الدول الصناعية : إن التغيرات التي طرأت على اقتصاديات البلدان المتقدمة،والتي ألقت بضلالها على اقتصاد الدول النامية بحكم ارتباط هذه الأخيرة اقتصاديا بالدول الصناعية المتقدمة التي عانت من تباطؤ في معدلات نموها وتدهور طاقاتها الاسترادية.

3- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية : أدى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية عقب صدمتي البترول الأولى والثانية إلى تضخم القيمة الحقيقية لأعباء الديون الدول النامية مما ساهم بشكل كبير في تزايد عجز الموازين الحسابية لتلك الدول.

4- مشكلة تزايد المديونية الخارجية : تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية عامة والدول الثقيلة المديونية بوجه خاص وترتبط هذه الأزمة بثلاث أبعاد رئيسية،يتمثل أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية وما ترتب عليه من تدهور مؤشرات الديون الخارجية،وينصرف الثاني إلى ضعف طاقة الاقتصاد القومي على خدمة أعباء هذه الديون التي أدت إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما ألحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية. (مجدي، 1998، صفحة 15)

المطلب الثالث : الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

تعود فكرة الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين إلى أزمة المديونية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال ثمانينات القرن،على أثر عجز اكبر الدول على سداد ديونها مما صار ينذر بأزمة ،وهذا ما أجبر المؤسسات المالية الدولية التي تبنت دور حماية النظام المالي العالمي إلى المسارعة في اتخاذ إجراءات جديدة تحول دون وقوع الكارثة،وهو الأمر الذي تمت مناقشته خلال إجتماع واشنطن 1989،حيث اعتبرت هذه البنود هي اللبنة الأولى بالنظام العالمي الجديد،المتسم بالعولمة،وقد احتوت هذه الاتفاقية على عشرة بنود تمثلت: (جودة، ماي 1996، صفحة 134)

1- الترشيد المالي ما يتطلبه ذلك من تقييده بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي.

2- مراقبة المصروفات العامة ووضع أولويات كالابتعاد عن سياسة الدعم والإعانات.

3-الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعدة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.

4- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار فائدة تبعا لقواعد واليات السوق الحرة.

5- إتباع أسعار صرف تساهم في نمو مطرد في اتجاه الصادرات غير التقليدية.

6- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10% خلال عشر سنوات.

7- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعاملة المستمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي.

8- تخصيص المشاريع العامة.

9- إعادة تكييف القوانين مع ضمان المنافسة التامة.

10- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات.

وقد تقاسم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدور لترويج لهذه الاتفاقية حيث تبنى صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات سميت بسياسة " التثبيت الاقتصادي"،التي تعتمد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات.وتستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في الهيكل الاقتصادي لعلاج المشكلات الاقتصادية القصيرة الأجل،كهروب رؤوس الأموال إلى الخارج،ومشكلة التضخم،وترشيد الاحتياط النقدي،إضافة إلى عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة.فقد حققت بعض الدول نجاحات بارزة بالمقارنة بتلك التي صادفتها مشكلات وعقبات في تطبيق السياسات التصحيحية (الجيل الأول) ولم تحقق النتائج المرجوة.

المبحث الثاني : الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى المحاور الكبرى المكونة لإصلاحات الجيل الثاني والتي اختلفت الكتابات الأكاديمية حولها إلا أنها تشترك في العناصر التالية : محاربة الفساد،الحكم الراشد،ومحاربة الفقر.

المطلب الأول : محاربة الفساد

يعتبر موضوع الفساد من أهم واعقد المواضيع الاقتصادية،لما له من جذور تاريخية انتشر في المجتمعات الحاضرة سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء،واخذ يهدد مستقبل الدول واستقرار وامن المجتمعات بعد أن تغلغل في كافة جوانب الحياة الاقتصادية الاجتماعية ،السياسية،والتعليمية ... الخ .وبرز ذلك بشكل واضح في فقدان الثقة بين الشعوب وأجهزتها الحكومية التي لم تعد تخدم مصالحها ما أدى إلى ظهور الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية ضد تلك الحكومات،بسبب انتشار الفقر،وتراجع العدالة الاجتماعية وتركز الثروات في أيدي فئة قليلة جدا والذي أدى إلى ارتفاع الفجوة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.فكان فشل الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول راجع الى انتشار الفساد وغياب الرشادة في الحكم.

نحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بكافة أبعاد هذه الظاهرة من خلال التطرق لمفهوم الفساد أنواعه أسبابه وأشكاله وأبرز الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد.

أولا- الفساد واهم أنواعه :

أ- الفساد :

يمكن تعريف الفساد لغة واصطلاحا.

الفساد لغة : الفساد في معاجم اللغة من فسد الشيء يفسد فسادا فسودا،وهو فاسد ،و فسيد ،أي خروج الشيء عن الاعتدال،قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا،و تضاده الصلاح،ويستخدم ذلك في النفس والبدن،والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (زكري، 1979، صفحة 503)

الفساد اصطلاحا : ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم،لكن يمكن ذكر بعض التعاريف كالتالي:

1- يعرفه البعض بأنه " استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية".

2 –وهناك من يعرفه بأنه " استخدام الوظيفة العامة للحصول على مكسب خاص".

3–ويعرفه آخرون بأنه " استخدام المنصب لغايات شخصية". (تقرير التنمية في العالم، 1996، صفحة 124)

اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد،وهو الحصول على مكسب خاص أو منفعة شخصية.أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف، حيث قصرها التعريف الأول والثاني على الوظيفة العمومية فقط،وهذا على خلاف الواقع،لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معا،أو في كل قطاع على حده.

أما في التعريف الثالث فقد جاءت هذه الوسيلة عامة، لاستخدام هذا التعريف مصطلح المنصب بدلا من الوظيفة العمومية وذلك ليشمل استغلال المنصب في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وبعد هذه المناقشة لعل التعريف المناسب للفساد الاقتصادي هو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عمومة في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة فيما سواه حيث يشمل هذا المصطلح كلا من الوظيفة العمومية،والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام.كما يشمل أيضا الوظيفة في القطاع الخاص.

ويعد للفساد أشكالا متعددة،لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلسلة العامة لتحقيق مكاسب شخصية،ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة،أو سرقة أموال الدولة مباشرة،وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر.

ب- أنواع الفساد : الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة،إلا أننا سنركز على التفريق بين أنواع الفساد من حيث الوظيفة السياسية والمالية والإدارية والذي يحوي ثلاث أنواع كما يلي:

1- الفساد السياسي : يعتبر الفساد السياسي أبو الفساد والمصدر الاساسي له وهو الفساد الأخطر الذي يؤدي إلى انواع الفساد الأخرى وخصوصا عندما يكون الفساد ممنهج ،خططت له السلطة السياسية التمسك بالحكم لأطول فترة ممكنة ولعل هذه البيئة الفاسدة أيضا لها تأثير على أي نظام سياسى جديد يحاول أن يصلح ما أفسده النظام الذي سبقه. وان الفساد في السلطة السياسية يبدأ من فساد رأس السلطة (رئيس الدولة في النظام الشمولي،أو رئيس الدولة باعتباره يمثل السلطة التنفيذية،وفساد علاقته بالسلطات الأخرى في الدول التي تتبنى النهج الديمقراطي. ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب ديمقراطية تتوزع فيه السلطة إلى ثلاث مستويات وتكون القرارات مأخوذة بالمشاركة،وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا ودكتاتوريا،إلا أن السلطة الدكتاتورية هي أقرب إلى الفساد من السلطة الديمقراطية التي تتبنى فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . (الرقيبي، 2014، صفحة 506)

2- الفساد المالي : ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ،ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي.

3- الفساد الإداري : ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته،وتتمثل مظاهر الفساد الإداري أيضا في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار واستخدام الممتلكات العامة في الأغراض الشخصية والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة وغيره.

ثانيا - كيفية مواجهة الفساد :

يؤكد بعض الباحثين أنه بالرغم انه من المستحيل القضاء على الفساد نهائيا،إلا أنه من الممكن التحكم فيه والسيطرة عليه،هذا يعني أن معالجتها تحتاج إلى إيجاد أسلوب حكيم محسن وحوافز أفضل،هذا بداية وقبل تناول سبل معالجة الفساد لا بد من التأكيد على أنه ينبغي قبل البدء في تخطيط أية إستراتيجية لمواجه الفساد تحديد الهدف الذي تسعى إليه هذه الاستراتيجيات هل هو لحماية موارد الدولة أم القضاء على نشاط إجرامي. (شكولينكوف، 2007، صفحة 17)

فالأول من شأنه أن يساهم في تطوير قاعدة مستقرة لحماية عوائد الدولة،بينما يفرض الثاني التزاما على الدولة بالاستخدام الفعال للموارد في مواجهة الفساد،فإذا كان الغرض من تتبع قضايا الفساد هو معاقبة المخطئين،فان هذا لا يحتاج سوى نظام جنائي فعال،أما إذا كان الغرض من التتبع هو حماية أموال الدولة ومواردها،فان هذا يحتاج إلى أجهزة ووكالات متخصصة ومسئولة عن المصادرة،يضاف إلى هذا انه من الضروري تحديد ما إذا كان التركيز ينبغي أن ينصب على المنصب ام صاحب المنصب.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك ثلاثة أطراف يعد التحالف فيما بينها عاملا أساسيا في مكافحة الفساد:

- **أولها** : المجتمع المدني نفسه ومدى امتلاكه لثقافة سياسية مناهضة لأي انحراف وتحمل مسؤوليته في مواجهة هذا الانحراف.
- **ثانيها** : علاقة هذا المجتمع بالسلطة،وهل هي علاقة تعاقدية أم أبوية،وهل يؤدي الموظف عمله لصالح المجتمع ام نفسه.
- **ثالثها**: النخبة وهل يوجد لديها استعداد المواجهة والمحاسبية ام لا.

من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار،وعلى القطاع المصرفي،وتخفيض التعريفات الجمركية وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة والتوقع هو أنه بتخفيض حجم القطاع العام والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي،يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يكون له نتائج عكسية على الفساد ولا سيما في الأجل القصير،وعلاوة على ذلك،فإن غياب الفرص الاقتصادية البديلة يحد من محال تخفيض الفساد إذا ما ظل القطاع العام المصدر الأساسي للدخل والعمالة الرسمية. (بدور، 2005، صفحة 17)

المطلب الثاني : الحكم الراشد

مع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي،فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة،بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة.

مفهوم وخصائص الحكم الراشد :

تعد الحاكمية أو الحكم الصالح أو الحكم الراشد جميع العناصر المشاركة في أمر معين،من المفاهيم الحديثة نسبيا إذا ما قورنت ببعض المصطلحات الأخرى،ولكن رغم حداثته إلا أنه انتشر بسرعة فائقة وحضي باهتمام بالغ من قبل مؤسسات الدولية،لما كان متوقع أن يحدثه من نقلة نوعية في مجال تنظيم العلاقة بين الأطراف المشاركة في القطاعين العام والخاص وقد قدمت العديد من التعاريف لهذا المفهوم يمكن أن نذكر البعض منها على النحو التالي:

1- ركز البنك الدولي في أول طرح له المفهوم الحكم الراشد على أهمية توافر بعدين رئيسين وهما البعد الإداري والبعد الاقتصادي،دون الاكتراث كثيرا للبعد السياسي،فعرفه أول مرة سنة 1989 على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة". (شعبان، 2011، صفحة 5)

2- أما برنامج الأمم المتحدة PNUD فقد عرفه على انه أسلوب جديد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والذي يقوم على أساس مجموعة من الخصائص الآتية :

أ -**المشاركة** : وتعني أن يسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعلية في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين او متلقين للخدمة الى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.

ب- **حكم القانون** : ويعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة وان تطبيق القواعد القانونية دون تحيز.

ج- **الشفافية** : وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

د- **الاستجابة** : ونعني أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

هـ - **بناء التوافق** : ويعني التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

و- **المساواة وتكافؤ الفرص** : وتعني إعطاء حق لجميع المواطنين في الحصول على فرص متساوية في الارتقاء الاجتماعي.

ز- **الفعالية والكفاءة** : وتعني أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

ك- **المساءلة**: وتعني أن يكون صناع القرار في أجهزة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الشعب.

ط- **الرؤية الاستراتيجية** : وتعني أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد ، ويمكن تلخيص خصائص الحكم الراشد في الشكل رقم (01-01) المبين أدناه:

الشكل رقم (01–01): خصائص الحكم الراشد

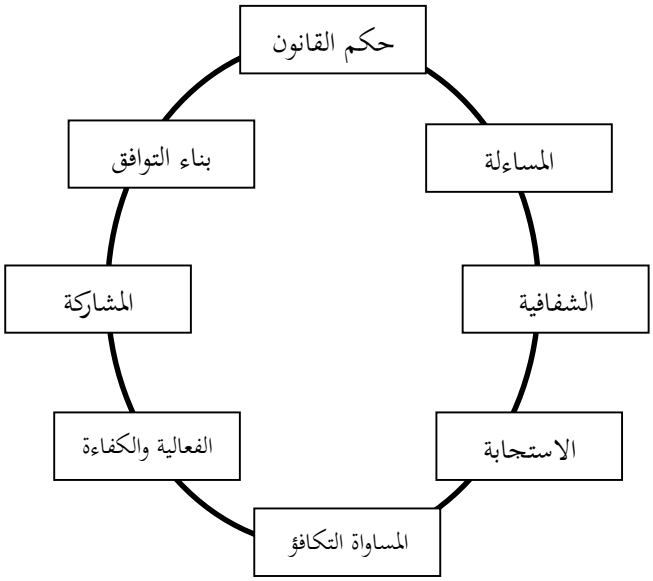

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة(UNESCAP) ،في بانكوك في تايلاند 2009

المطلب الثالث : محاربة الفقر

لقد كان انتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها في الدول النامية من أهم مخلفات تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادي الهيكلية التي دعت إليها المنظمات الدولية،المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اثر تخلي الدولة عن دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية،وقد نتج من تطبيق سياسات تلك المنظمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم مما أدى إلى اتساع دائرة اللامساواة وإعادة إنتاج الفقر في البلدان النامية،حيث تشير نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاحات الهيكلية من قبل المنظمات الدولية إلى أن هناك ارتباطا بين الانفتاح الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في حين يحدث عكس ذلك في البلدان مرتفعة الدخل حيث تضيق فجوة اللامساواة . (التنير، 2009، صفحة 52)

أولا- الفقر: تعريفه وأسباب انتشاره في الدول النامية

1-تعريف الفقر: انتقل مفهوم الفقر من المعنى التقليدي المرتبط بالدخل إلى المعنى الحديث (المتعدد الأبعاد) الذي عرف من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإنسانية والاجتماعية والثقافية على انه "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية اللازمة للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (البواب، 2002، صفحة 11)

ولو طبقت منهجية مكتب التعداد الأمريكى (المستندة إلى تكلفة الغذاء الدنيا على البلدان النامية) فستصنف الأغلبية الساحقة من السكان باعتبارها فقيرة. وهذا يمكن القول أن تحقيقات الفقر التي تقوم بها كلتا المنظمتين تأخذ الإحصاءات الرسمية بقيمتها الظاهرية،والتي هي في حقيقتها مجرد "تمارين مكتبية " تجري في واشنطن ونيويورك دون كثير من التبصر أو الوعي بما يحث في البلدان النامية,وهذا ما أكده ميشيل تشوسودوفسكي بقوله " تتفق الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية،ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية والتلاعب بالإحصاءات الرسمية ". (تشوسودوفسكي، 2012، صفحة 302)

2- أسباب انتشار الفقر في الدول النامية :

تعود ظاهرة انتشار الفقر في الدول النامية إلى متغيرات معقدة يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية وخارجية التالية:

- **تغيرات أسعار النفط** : لعبت تغيرات أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي،سواء أكانت الدولة ريعية أم غير ذلك. فتقلبات والتراجع في أسعار النفط انعكست على النمو مما أدى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي.

- **السياسات الاقتصادية** : تعتبر السياسات الاقتصادية من أهم آليات إنتاج الفقر. واهم السياسات المسببة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة. ويؤثر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار المحلي والأجنبي على السواء. من جهة أخرى قد تؤدي بعض السياسات النقدية إلى ارتفاع معدل التضخم في العديد من الدول النامية وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويؤثر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية.

- **السياسات المالية** : من خلال آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية. وقد أدت الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان النامية إلى هروب رؤوس الأموال الدولية. وأسهمت تلك الأزمات في إنتاج الفقر من خلال خفض الطلب على العمل، فضلا عن تدني الأجور. أما الأسباب الخارجية فيمكن إجمالها في:

- يرتبط اتساع الفقر في الدول النامية برياح العولمة التي سيطرت على الاقتصاد العالمي ولا سيما الموجة الثالثة في أوائل التسعينات. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقر قد ازداد في الدول التي باشرت إجراءات تطبيق العولمة في وقت متأخر،إذ أن تطبيق تلك المبادئ يضعف بعض جوانب الحكم وإدارة الدولة.

– تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي لان بيئة الدول النامية الاقتصادية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية. مما أدى بما إلى صعوبة تصريف منتجاتها على المستوى المحلي والدولي الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة.

المطلب الرابع : الاصلاحات الاقتصادية بجيلها الأول و الثاني في الجزائر

– أولا اصلاحات الجيل الأول في الجزائر:

لقد تضمنت برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر،التخلي عن نمط الاقتصاد المخطط والتسيير الموجه،واعتماد اقتصاد السوق كمحاولة للتكيف مع التحولات الدولية السريعة التي يعيشها العالم.إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عايشتها الجزائر بعد الاستقلال والمتمثلة في عدم وجود صناعات أساسية وتمركز 80%من النشاطات التحويلية بيد المعمرين بالإضافة إلى:

–تدمير اغلب البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

–مغادرة ما يقارب مليون معمر الجزائر في بضع شهور تاركين المزارع والأنشطة والوظائف.

–تحويلات كبيرة للأموال قام بها المعمرون من الجزائر إلى فرنسا ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج 500 مليون فرنك فرنسي شهريا،وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر قنوات بنكية،ناهيك عن التحويلات غير البنكية.

–سيطرة مجموعة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال على القوى الاقتصادية للمجتمع،فقد أثمرت السياسة الاقتصادية الاستعمارية في إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الجزائري من ناحيتين : ناحية تحوليه إلى اقتصاد تابع ومنقول للخارج لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته،ومن ناحية خلق طبقة اجتماعية أجنبية متحكمة في القوى الاقتصادية الرئيسية للبلد.

هذه الوضعية الموروثة وحالة الركود الشبه تام الذي ميزت تلك الفترة،عجلت بتدخل قوي للدولة كخيار استراتيجي ترتكز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية،وهذا ما أدى بالدولة إلى انتهاج المذهب الاشتراكي حالها في ذلك حال كل الدول النامية التي استقلت حديثا في تلك الفترة والتي كانت تطمح لتحقيق الأهداف التنموية وطموحات الشعب الجزائري في القضاء على التخلف،وهذا ما اقره مجلس الثورة سنة 1966 بانتهاجه مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية.

وقد تم انجاز الجزء الأكبر من المجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لها إمكانيات مالية ضخمة من خلال خطة تنموية طويلة المدى (1967–1980) تمثلت في المخطط الثلاثي (1967–1969)،المخطط الرباعي الأول (1970–1973)،المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)،وكان الهدف من هذه المخططات،هو وضع أسس صناعة تكاملية،بمعنى صناعة إنتاج وسائل الإنتاج التي يعاد استخدامها في النشاطات الإنتاجية المختلفة سواء صناعية أو زراعية أو بناء أو نقل وهذه التي كان يسميها "دوبرنيس G.DE Bernis" وهو أحد الاقتصاديين الدوليين الذين استشارهم الجزائر في سياسة تخطيط التنمية خلال هذه الفترة بالصناعات المصنعة. (بهلول، 1999، صفحة 16)

إن مخططات التنمية التي تم تبينها من طرف الحكومة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1967-1978) أدت إلى تحقيق انجازات مهمة في عدة ميادين،وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري،لكن رغم ذلك فأن النتائج المتحصل عليها لم تكن في مستوى الجهود المبذولة وفي مستوى الاستثمارات المالية المخصصة لعمل التنمية،وقد ارجع السبب في ذلك للتأخر في الانجاز وزيادة تكاليف استهلاك الاستثمارات مما أدى إلى خلق أثار اقتصادية محدودة ومشاريع مؤجلة.

وتجدر الإشارة هنا كذلك انه بقدر ما كان نظام التخطيط في الجزائر ناجعا في إعطاء دفعة قوية للتنمية،وتوسيع قطاع الدولة وتمكينها أكثر من التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية إلا أنه لم يتمكن من إسدال غطائه على كل الموارد البشرية والمادية للبلاد حيث اعتمدت التنمية بصفة كاملة على استثمارات الدولة،وأهملت كثيرا تعبئة القطاع الخاص الوطني،رغم أهميته الاقتصادية للعمل الإنمائي المخطط.

وفي مطلع الثمانينات شرعت السلطات الجزائرية بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين،المخطط الخماسي الأول (1980-1984) المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) مدفوعة في ذلك بالأوضاع المأزومة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري آنذاك،ولعل أهم ما عرفته هذه الفترة هو تغير القيادة السياسية التي تميزت بتحرر أكثر مقارنة بالقيادة السابقة،وارتفاع أسعار البترول في بدايتها مما نجم عنه ارتفاع الإيرادات لكن سرعان ما تراجعت أسعار البترول في بداية سنة 1982 لتعرف انزلاقا شديدا عام 1986 الأمر الذي أثر على الإيرادات التي انخفضت من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986،وهو ما ترتب عنه نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان.

كل هذه الظروف أدت إلى ضرورة تبني إصلاحات ذاتية كان الهدف منها محاولة الخروج من بؤرة الأزمة،وهذه الفكرة ظهرت بشكل جلي سنة 1987 مباشرة بعد الهزة البترولية،تعتمد فلسفة هذه الإصلاحات على تبني قوى السوق كقواعد للقرار واليات للضبط الاقتصادي،تنقل الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق،ومن اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي،وضمن هذا النظام الجديد يجب أن تتغير المفاهيم وقواعد التنظيم،فإذا اعتمد النظام السابق على مفاهيم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،والتخطيط المركزي،فان النظام الجديد يتبنى مفاهيم من نوع أخر مثل المبادرة الخاصة،ولا مركزية اتخاذ القرارات وغيرها . ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات آنذاك نذكر:

- إعادة النظر في طرق التخطيط المركزي نحو لامركزية أكثر.
- القيام بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وذلك تحت فلسفة كلما كانت المؤسسة صغيرة كلما كانت قابلة للتحكم.
- التطهير المالي للمؤسسات العضوية وتمكينها من هيكلة مالية تسمح لها بتعظيم مردودية وسائل الإنتاج.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية والعمل على تحريرها وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.

- إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة من خلال قانون جديد للاستثمارات في سنة 1988 يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

- إصلاح نظام الأسعار.

- تدعيم الانفتاح نحو الخارج من خلال إنشاء مؤسسات مختلطة، أي بإشراك رأس مال أجنبي في عملية التنمية.

انتهى الأمر بالجزائر عقب هذه المحاولات للتصحيح الذاتي والتي قامت بها ما بين الفترتين (1986 – 1989) إلى نتائج اقتصادية واجتماعية الأكثر تحديا لإيجاد مخرجا سريعا يصعب توفيره،واهم ما ميز هذه الفترة هو تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد و المتمثل في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 1.5 في المتوسط خلال (1991- 1986) ،زد على دلك تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار،وتسريح العمال مما أدي إلى هجرة الكفاءات إلى القطاعات الأخرى،وخاصة القطاع الخاص ،كما تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة،بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات،وارتفاع المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات.

وانطلاقا من هذا الوضع جاء مشروع حكومة حمروش في 21 سبتمبر 1989 وأمامها أربع تحديات على الاقل من الوزن الثقيل :

- العمل على توقيف هذا التراجع المخيف وبعث النمو.

- حل عاجل للمديونية الخارجية.

- العمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

- وضع ميكانيزمات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

وأمام شح الموارد المالية لتطبيق برنامج الإصلاح الذاتي ، لجأت الجزائر في الفترة مابين(1989-1991) إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب الإعانة من خلال مجموعة من الاتفاقيات بين الحكومة الجزائرية والهيئات المالية الدولية.

بالنظر إلى الظروف الصعبة والوضعية الخانقة التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانينات وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات حيث وصلت إلى 07 مليار دولار سنة 1989،بالإضافة إلى عجزها عن توفير الأموال اللازمة لتمويل البرامج التنموية،ظهر جدل ونقاش حول هوية النظام الاقتصادي الواجب إتباعه،وتفاصيل أخرى تتعلق بدور الدولة،والعلاقة بينهما وبين السوق،والبعد الاجتماعي للتنمية وغيرها،ولقد اقتنعت السلطات الجزائرية بان إنعاش الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتم دون إجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي والتي تمكنه من الاندماج مع الاقتصاد العالمي،وتطلب هذا التحول اللجوء إلى المؤسسات

المالية الدولية, وبالتالي الرضوخ لمطالبها والتي من بينها تنفيذ برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي. عبر مجموعة من الاتفاقيات: (راتول، 2001، صفحة 4)

- برامج الاستعداد الائتماني الأول : ابتداء من 31 ماي 1989.

- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني : ابتداء من 03 جوان 1991.

- برنامج التثبيت من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995.

- برنامج التصحيح من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998.

إن الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول في الجزائر حتى وان استطاعت الوصول إلى التوازنات الكلية المستهدفة إلا أنها لم تثمر النتائج المرجوة منها خاصة في مجال تهيئة مناخ ملائم للاستثمار،ولعل السبب في ذلك يعود لعدم توفر الظروف الملائمة المصاحبة لإنجاز هذا البرنامج،ونقصد بذلك غياب الشفافية وبروز ظاهرة الفساد التي لازمت برامج الإصلاحات الاقتصادية وحالت دون تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية،الذي ألزم الجزائر بالقيام بجملة أخرى من الإصلاحات،فحواها إصلاح المؤسسات التي تساعد على تثبيت واحترام القواعد وتسمح بخلق مناخ مواتي للمبادلات بالتقليل من مخاطر الرشوة والفساد،وتجنيد الموارد وتوزيعها بالكيفية التي تضمن تحقيق النمو،وتثمين رأس المال البشري.

- ثانيا اصلاحات الجيل الثاني في الجزائر:

عانى الاقتصاد الجزائري من استفحال ظاهرة الفساد وتطور آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة،وتشير التقارير الدولية إلى التراجع المستمر لترتيب الجزائر في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت الجزائر في المرتبة 112 في تقرير سنة 2018 وذلك ضمن الدول الأكثر فساد في العالم،على غرار العراق والسودان،متراجعة عن مرتبتها لسنة 2016 إلى المرتبة 108 من مجموع 176 دولة. ويربط جل المحللين الأوضاع المأزومة تلك،بإرث تاريخي ناجم عن السيطرة الاستعمارية وبظروف الدولة بعد الاستقلال.(FMI,Algerie, 2007, pp. 8-9)

إن إدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال،يعكس وجود أوضاع سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد،وهذا العائق يقف أمام تحقيق أي تقدم مما أدى بالسلطات بالتحرك في اتجاه تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية قصد مكافحة الفساد .

أ - معضلة الفساد في الجزائر :

ترى المؤسسات المالية الدولية أن ظاهرة الفساد شقت طريقها للجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي عملت على تهيئة بيئة مواتية لنمو وتغذية ظاهرة الفساد في الجزائر و تمثلت في:

- الأوضاع السياسية و الأمنية غير المستقرة التي جاءت كنتيجة حتمية لعدم استقرار القيادة السياسية.

- استغلال النخب الحاكمة لفترة الإصلاحات الاقتصادية للنهب والسرقة.

- الفوضى والعراقيل البيروقراطية التي ميزت الانفتاح الاقتصادي.

- ساهم الريع النفطي في خلق عقلية ريعية لدى النخب الحاكمة، مما اثر سلبا على احتياطي الصرف. (العياشي، 1999، صفحة 232)

كل هذه الأسباب السابق ذكرها ربما تكون قد فاقمت وعمقت أكثر فأكثر ظاهرة الفساد في الجزائر،فقد عرفت مرحلة التصنيع في الجزائر خلال السبعينات الكثير من قضايا الفساد،نذكر على سبيل المثال قضية مركب الأصنام للبلاستيك،الذي شهد عدة مشاكل على مستوى التشغيل والاستثمار حيث تسلمت الجزائر أجهزة مستعملة أعيد دهنها وتغليفها بدلا من أن تسلم أجهزة جديدة كما كان متفق عليه مع المنتج الفرنسي وانتهت أعمال الإنشاء عام 1978،ولم يبدأ المركب بالعمل إلا عام 1982. (امنصوران، 2005-2006، صفحة 209)

وبعد مدة أحرقت هذه الوحدة لوجود بعض الوثائق الحساسة التي كان يمكن أن تورط بعض المسؤولين،أضف إلى ذلك :

- قضية مجمع سكيكدة للغاز المميع (1962).

- مجمع أرزيو للغاز المميع (1973).

- مركب عنابة للأسمدة المشبعة بالفوسفات (1975).

- مركب أرزيو للميتانول والرزين الصناعي (1976).

- مركب سكيكدة للمواد البلاستيكية (1977).

بالإضافة إلى ذلك الفساد المنتشر في قطاع العقار الصناعي،فرغم إنشاء الوكالة الوطنية للضبط العقاري إلا أن العقار مازالت تحكمه ممارسات الرشوة والسمسرة والمضاربة،وهذا ما يجعل الحصول على العقار المخصص للاستثمار أمر صعب،بالإضافة إلى تفشي الرشوة. (ابراهيمي، 2004، صفحة 24)

ب - جهود الجزائر في مكافحة الفساد :

عملت الجزائر على محاربة ظاهرة الفساد من خلال إصدار جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي،ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ب الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج،المعدل و المتمم،وكذا الأمر رقم 0311 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض،إضافة للأمر رقم 97-04 المؤرخ في 11 يناير 1997 المتعلق بالتصريح بالممتلكات،كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري سنة 2005 تحت رقم 05-01،إلا أنه ورغم أهمية هذه التشريعات،فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته،الذي صدر في 20 فيفري سنة 2006 تحت رقم

06-01 من الجريدة الرسمية،والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته،ومن أبرز ما جاء في هذا القانون نجد : التدابير الوقائية الخاصة بالقطاع العام،وتدابير وقائية خاصة بالقطاع الخاص. (الجريدة الرسمية، 2006)

1- التدابير الوقائية في القطاع العام : وتتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بما يلي:

- إلزام الموظف العمومي التصريح بممتلكاته خلال الشهر الأول الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهدته الانتخابية كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو انتهاء الخدمة.

- وضع مدونات وقواعد سلوكية تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم والنزيه والملائم للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية.

- إلزام المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية باعتماد الإجراءات الإدارية،والرد على عرائض وشكاوي الموطنين.

- تحصين سلك القضاة بوضع قواعد الأخلاقيات المهنة وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى السارية المفعول.

2- التدابير الوقائية في القطاع الخاص : نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على:

- التعاون بين الأجهزة التي تقوم بكشف وقمع كيانات القطاع الخاص.

- وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية.

- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.

- الوقاية من الاستخدام السيئ للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص.

- تدقيق داخلي للحسابات المؤسسات الخاصة بما يؤدي إلى الوقاية من الفساد.

3- مشاركة المجتمع المدني : يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال:

- تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسسه لمخاطر الفساد على المجتمع.

- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد،مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وحياد القضاء.

ت- تدابير منع تبيض الأموال : دعما لمكافحة الفساد يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية،بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة،أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج- **إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته** : بمقتضى القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته يتم إنشاء هيئة وطنية مستقلة تساعد على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد،حيث تتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد كما عملت الجزائر على تبني مجموعة من الإجراءات من شانها التخفيف من تفشي هذه الظاهرة نذكر من بينها:

- انشاء الديوان الوطني لقمع الفساد : في أوت 2010 تم إصدار أمر رقم 10-05 متمم القانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 ويكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.

- وفي نفس السنة أيضا صدرت أحكام لمكافحة الفساد ضمن المرسوم المتعلق بقانون الصفقات العامة (إدخال التصريح بالنزاهة للمرشحين،إدخال قانون الأخلاق وأخلاقيات المهنة في مجال الصفقات العامة مع تحديد حقوق وواجبات الأعوان العموميين عند تمرير وتنفيذ صفقة عامة منع المرشحين من القيام بأفعال أو مناورات تهدف إلى منح مزايا للأعوان العموميين للحصول على الصفقة.

- وفي مجال مكافحة ظاهرة غسيل الأموال : أنشئت خلية معالجة الاستعلام المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-27 المؤرخ في 07 ابريل 2002 وهي مكلفة بمنع ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمحاربة الفساد : حيث صادقت الجزائر بمجموعة من الاتفاقيات التي تعنى بمحاربة الفساد من هذه الاتفاقيات (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك يوم 31 أكتوبر 2003،اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في افريل 2006). (التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة، صفحة 146)

ح - **اجراءات اخرى** : عملت الجزائر على القيام بمجموعة من الإجراءات التي مست الجوانب التي تعمل في إطار تضييق الخناق على الفساد والمحاولة للتقليل من أثاره السلبية،من هذه الإجراءات نذكر : (القاشي، 2014، صفحة 76)

- **إصلاح العدالة والقضاء** : وفي هذا الإطار تم إصدار القانون الأساسي للقضاء،والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وسيره وصلاحيته،كما تم تحسين الظروف المهنية للقاضي وحمايته من الضغوط بكل أنواعها.

- **إصلاح النظام المحاسبي للدولة** : حيث تم المصادقة على النظام المحاسبي والمالي الجديد سنة 2008 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2010 حيث يضمن هذا النظام التسجيل الأمين للصفقات.

- **إصلاح النظام الضريبي** : بهدف مكافحة التهرب والغش الضريبي وهروب رؤوس الأموال والاقتصاد غير الرسمي.

- **إصلاح الوظيفة العمومية** : حيث تم المصادقة على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والذي كرس مبادئ وقواعد إعادة تأسيس الإدارة العمومية حول مبادئ جديدة ترمي إلى ترقية ثقافة الخدمة العمومية بهدف تحفيز نشأة إدارة حيادية وفعالة.

- **إصلاح الجهاز الإداري** : تم استحداث وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية سنة 2013،هدفها تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين في الإدارات العمومية،لمحاولة التخفيف من مشكل البيروقراطية،وكذا القضاء على الفساد فيها.

د - جهود الجزائر في تمكين الحكم الراشد : تعتبر إشكالية الحكم الرشيد في الجزائر من الإشكاليات التاريخية التي صاحبت تطور النظام السياسي في الجزائر،فمن خيار التسيير الذاتي إلى الخيار الاشتراكي إلى الانفتاح الاقتصادي إلى اقتصاد السوق في انتظار الرأسمالية كمرحلة لاحقة،تبقى كل هذه البرامج والخطط المتبناة من صميم الاهتمام الجزائري ببرامج ونماذج الحكم الراشد.

من خلال جملة من المؤشرات التي أصدرها البنك الدولي والتي تبين مدى تقدم البلد في تحقيق الحكم الراشد (البناء الدستوري والقانوني، التمثيل والمساءلة المجتمع المدني، الاستقرار السياسي، الإدارة العمومية، الفعاليات السياسية).

1- على مستوى البناء الدستوري القانوني : إن مؤشرات الحكم الراشد على مستوى النص الدستوري والقانوني مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الحكم الراشد التي نص عليها دستور 1989 والمعدل سنة 1996 ويمكن إجمال أهمها في : (إقرار التعددية السياسية والحزبية،ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية،حكومة مسؤولة أمام البرلمان،فصل بين السلطات استقلالية القضاء....الخ. (بلغالي)

برغم هذه المؤشرات المقبولة،فان التجربة الدستورية الجزائرية يشوبها أمران،الأول هو عدم توفر الاستقرار في الأوضاع الدستورية حيث أن الجزائر منذ الاستقلال عرفت تعاقب ثلاثة دساتير بالإضافة إلى التعديلات الدستورية المتكررة،أما الثاني فهو طول الفترات الاستثنائية أو الانتقالية التي عرفتها،أي فترات عطلت فيها الحياة الدستورية تماما،نتيجة تجميد دستور قائم،في الفترة الممتدة من 3 اكتوبر 1963 إلى 19 جوان 1965 ومن جانفي 1992 إلى نوفمبر 1995،أو باستبعاد الدستور رسميا وفعليا أي إلغائه،كما حدث في فترة ما بين جوان 1965 ونوفمبر 1976.

كانت الحوصلة النهائية في هذا المجال عدة دساتير وتعديلات دستورية،وفترات من الفراغ الدستوري دامت ما يقارب 17 سنة سيرت شؤون البلاد أثنائها دون دستور ولعل هذه الحقيقة وحدها خير دليل على حده أزمة الشرعية التي لازمت نظام الحكم في الجزائر منذ قيامته.

2- على مستوى المجتمع المدني : اعترف الدستور الجزائري بحق المواطن في تكوين نقابات مهنية تدافع عن مصالحه،وصدر قانون منذ 1990 لتنظيم هذه النقابات.كما شرع الدستور الجزائري حق الإضراب كوسيلة للدفاع عن حقوق المواطن،حيث جاء في القانون 90/02 لسنة 1990 "أن الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون ".لكن رغم هذا فإن الإضرابات في الجزائر تعرف تضييقا من طرف الحكومة،وعادة ما تواجهها عن طريق القضاء،الذي يحكم في العادة ببطلان الإضراب وضرورة استئناف العمل.

كما نص الدستور الجزائري في الفصل الرابع منه والمتعلق بالحقوق والحريات،على حرية إنشاء الجمعيات في مختلف المجالات المهنية والثقافية والدينية والرياضية فضلا عن إمكانية الدعم المالي لهذه الجمعيات.

إن المجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته المختلفة من نقابات مهنية وعمالية وجمعيات مصلحيه وجمعيات فكرية وخيرية، تشكل صمام أمان ضد احتكار السلطة السياسية وعين يقظة تراقب الحكومة وتحاسبها إن حادت عن جادت الصواب.

ووفقا لمنظمة النزاهة العالمية في تقريرها العام (2007 -2009)صنفت منظمات المجتمع المدني في الجزائر في مستوى ضعيف جدا حيث حصلت في تقرير 2007 على 26 نقطة (ضعيف جدا) وكذلك بالنسبة للسنة 2009 ب 47 نقطة كذلك (ضعيف جدا). (منظمة الشفافية العالمية، 2007-2009)

3- على مستوى الاستقرار السياسي : هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية،ويتضمن الاستقرار السياسي مجموعة من الآليات المعتمدة في مضمونها على مبادئ التداول السلمي على السلطة ونزاهة الانتخابات والطرق الشرعية والدستورية ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم.

شهدت الجزائر خلال العشرية السوداء (1990-2000) انفلات أمني خطير كاد يجر الجزائر إلى حرب أهلية، الأمر الذي أثر على الوضع الأمني في البلاد حتى في السنوات الأولى من الألفية الجديدة بعد صدور قانون الوئام المدني حيث استمرت بعض عمليات القتل والتخريب

لكن اقل حده عن سنوات التسعينات بالإضافة إلى المشاكل التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001،والانشقاقات التي حدثت في بعض الأحزاب كحزب "حماس" حزب "النهضة" حزب "FLN".

ثم عاود استقرار نسبي على الساحة السياسية مطلع سنة 2004 بعد إجراء الانتخابات الرئاسية وصدور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005،الذي كان الهدف منه تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.

4 - **على مستوى الإدارة العمومية** : تعاني الإدارة العمومية في الجزائر من الجمود وثقل الإجراءات التي تثقل كاهل المواطن خاص المستثمرين، حيث يواجه المستثمرين عند استصدار التراخيص بثقل كبير في الإجراءات وبيروقراطية ثقيلة كانت من بين العراقيل التي يواجهها المستثمرين في الجزائر. بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد متجسدة في ابرز صورها "الرشوة "المحسوبية"،"الوساطة.

تشير التقارير الأمنية والتحقيقات الصحافية أن ظاهرة الرشوة قد عرفت تطورا خطيرا في إداراتنا العمومية،وتعد إدارة الجمارك إدارة الضرائب، البنوك، وقطاع العدالة من أكثر القطاعات التي يكثر فيها الفساد.تضف إلى ذلك قضية اختلاس المال العمومي فنذكر على سبيل المثال لا الحصر أهم قضايا الاختلاس التي ميزت هذا القرن في الجزائر "قضية مجمع آل خليفة " وقضية " البنك التجاري و الصناعي " وقضية "شركة سونطراك" وقضية الفساد التي طالت مشروع الطريق السيار سنة 2010 والقائمة طويلة.

إن تعدد مظاهر الفساد الإداري والسلوكيات والممارسات اللاأخلاقية في الإدارات الحكومية الجزائرية. أدى إلى الإساءة لصورتها على المستوى الدولي، حيث صنفت منظمة النزاهة العالمية الجزائر في مجال تقديم الخدمات العمومية في مراتب ضعيفة جدا (المرتبة 105 لسنة 2018) وهي بذلك متأخرة جدا حتى إذا قورنت بجيرانها تونس والمغرب اللذان تقاسما المرتبة73 . (منظمة الشفافية العالمية، 2018)

هـ - جهود الجزائر في اصلاح مؤسساتها :

إن من بين العوامل المحفزة للمستثمر وجود مؤسسات وأجهزة ترافقه فترة انجاز مشروعه وتدعمه،وقد أدركت الجزائر أهمية هذا الموضوع،حيث أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات بمجموعة من النصوص القانونية تسعى إلى إنشاء مؤسسات لترقية الاستثمارات وأجهزة أخرى نذكر منها بالخصوص : وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)،لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها(CALPI)،الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية (ANADE)،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)،المجلس الوطني للاستثمار (CN)،الشباك الوحيد (GU)،صندوق دعم الاستثمارات (CSI)،و الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار ومتابعة الإصلاحات ونتطرق بشيء من التفصيل لمهام هذه الوكالات.

1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) : والتي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعها،وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لا يسما بعد إنشاء الشباك الوحيد وتتمثل مهامها أساسا في :

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار.
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار.
- تحري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- تنظيم ندوات،ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

2- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI) : لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي،حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه،ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمار من هذه الناحية فان مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها المعروفة ب (CALPI).و تتمثل مهام لجنة (CALPI) في:

– تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين، مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

–كما أنها هي المسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات والتي تعمل كل اللمسات من حيث الوضعية القانونية للأرض،قواعد وطرق البناء، ... الخ.

3- المجلس الوطني للاستثمار (CN) : (المواد من 18 إلى 20 من الأمر رقم 01–03)

وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة ويتولى المجلس بالخصوص المهام التالية :

– يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

– يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.

– يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة 03 من نفس القانون.

– يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.

– يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

– التشجيع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01–03،وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية،بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين،ولكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات وفي منح الحوافز للمستثمر.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :(المواد من 06 إلى 08 والمواد من 21 إلى 22 من الأمر 01–03

هي عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع إداري،تم إنشائها في 2001 خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار APS وتعمل تحت سلطة المجلس الوطني للاستثمار،كما أنها تشمل مديريتين : مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار يتمثل دورها الأساسي في ترقية ومتابعة دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية،بالإضافة إلى تقديم المعلومات للمستثمرين ومساعدتهم على تلبية الإجراءات الإدارية.مع العلم أن هذه الوكالة لا تشرف على الاستثمارات التي تتم في قطاع المحروقات. ويمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة ANDI في النقاط التالية:

– ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

- تسهيل الحصول على المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03 للتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة وهذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب.

- في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها،يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15 يوما) للرد عليه. كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدمات وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.

ما يلاحظ على نشاط ومهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل والإمكانيات لتطوير وترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي،دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة وفعلية...الخ) كما لا تتوفر على الكفاءات اللازمة لتطوير الاستثمار حيث لا تمتلك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف. كما يتسم نشاطها بالتداخل مع مهام وصلاحيات هيئات ومؤسسات أخرى مثل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار والصندوق الوطني للاستثمار,كما ان وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) تخضع لوصايتين،الأولى إدارية وتحت سلطة رئيس الحكومة وأخرى سلطة عملية وتخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار MDPPI ،وبالتالي فان تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح له إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات،أمام القضاء وأمام مصالح رئيس الحكومة وأمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار (MIDPPI).وهذا ما جعل الغموض يكتنف عمل هذه الوكالة ويعقد من مهامها ويقلل من فاعليتها.

5- الشباك الوحيد اللامركزي (G.U) : يمثل الشباك الوحيد اللامركزي إحدى البدائل المؤسسية المتعددة التي تتبناها و احيانا بغية تخطي الإجراءات القائمة أو تسريعها حينما يكون تشغيلها متعثرة . برزت الشبابيك المركزية في الثمانينات كوسيلة لترويج الاستثمار وأحيانا بوصفها عاملا مساندة إضافية في هيئات ترويج الاستثمار. وتتمثل الفكرة الاساسية في ان المستثمر يحتاج فقط إلى التعامل مع هيئة واحدة لا غير لتصريف كافة المعاملات الورقية ضمن عملية منسقة بدلا من اضطراره للولوج في سراديب مختلف الأجهزة الحكومية.

عملت الجزائر على تبني هذه الفكرة حيث أنها أقرت في المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03 بإنشاء شبابيك مركزية على مستوى كل ولاية حيث يشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار،أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات،موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01-03.

جدول رقم (01–01) : الشباك الوحيد اللامركزي،الهيئات والخدمات المقدمة

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام،توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركزي الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت لسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات التجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الاخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للاجانب اعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة باعمال الانجاز او تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والادارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير التي متحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بانشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2004

يعتبر إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي خطوة ايجابية لمجابهة الفساد الذي يقف حجرة عثر في وجوه المستثمرين،فالفساد يعرقل الاستثمار لان القواعد التنظيمية المفرطة في التقييد تؤخر قيام المستثمرين بتنفيذ مشروعاتهم.فحينما يتعذر على الحكومة اتخاذ إصلاحات في النظام الاقتصادي برمته فإنها تتخطى النظام وتستحدث الشباك الموحد للمعاملات،من اجل تقليص كثرة الإجراءات التي يتكبدها المستثمر في سبيل استصدار الترخيص من جهة،ووقايته من دفع رشاوي إضافية.من جهة أخرى باشرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات خدمة جديدة تسمح للمستثمرين بتقديم تصريحهم للاستثمار عبر شبكة الانترنت ومتابعة ملفاتهم إلى أن يتم الحصول على قرار منح المزايا . (تقرير الجمهورية الجزائرية، 2012، صفحة 146)

6- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار(MDPPI) : ومن مهامها الاساسية نجد:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.

- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

وبموجب هذه الهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

رغم ما سبق قوله فان المحيط المؤسساتي للأعمال في الجزائر ما يزال يعاني من قلة التنظيم،وتشابك المهام والمسؤوليات بين العديد من المؤسسات الإدارية،إضافة إلى غياب صياغة تشريعية واضحة تسهل القيام بالنشاطات الاقتصادية،بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالاستثمار،وهو المشكل الذي يحول دون التقدير الجيد الظروف السوق وحجم المنافسة الداخلية وهذا يعود إلى قلة التنسيق بين الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء الاقتصادي،عدم وجود نصوص قانونية واضحة لمجال المعلومات الاقتصادية،وعدم وجود نظام متطور للإعلام والاتصال،وصعوبة الدخول لقواعد البيانات للهيئات الحكومية والوزارات.

خلاصة الفصل الأول :

تعبر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول عن تلك الحزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين،وتهدف إلى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتماد مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف في مجملها إلى استعادة التوازنات الكلية الكفيلة بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية التي تطمح لها شعوب الدول النامية.

غير أن تبني برامج إصلاحات الجيل الأول لم تحقق النتائج المنتظرة منها،ولم يكن أبدا في مستوى التضحيات القادمة وبقيت العديد من الدول النامية التي تبنت هذه البرامج متأخرة في مجال التنمية. وأمام كل هذا أصبحت الهيئات العالمية الدولية تعتبر أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية عند الدول النامية حال دون التوصل إلى النتائج المرجوة منها. إذ لا يمكن حسب رؤية هذه الهيئات الوصول إلى التنمية المسطرة في ظل انتشار الفساد والرشوة وغياب الحكم الراشد،ومن ثم تبرز أهمية وضرورة إجراء إصلاحات من الجيل الثاني تأخذ طابع اكثر مؤسسي،فحواها محاربة الفساد والتمكين للحكم الراشد ومحاربة الفقر.

إن التحول من الجيل الأول إلى الجيل الثاني من الإصلاحات لم تكن الحقيقة نتيجة للعرض المخيب لإصلاحات الجيل الأول (استقرار الاقتصاد الكلي،إصلاح القطاع المالي،الخوصصة وتحرير التجارة ...الخ)،لأنها كانت إصلاحات ضرورية لا بد منها ولكنها ليست شروط كافية لوحدها لتحقيق النمو المستدام. على نحو متزايد أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية،والتي يشار إليها أحيانا "بالأسس الميكرو اقتصادية للنمو" والتي أصبحت ضرورية ولازمة لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول،فأفضل البرامج وأفضل السياسات لا يمكن أن تنجح إذا لم يكن هناك مؤسسات متطورة وقادرة على تنفيذ البرامج والخطط والسياسات،وسياسة الإصلاح الناجحة هي التي تهتم بإقامة مؤسسات قادرة على ترجمة السياسات والاستراتيجيات والأفكار إلى واقع ملموس وقادرة على تنسيق الإصلاحات الاقتصادية بكفاءة عالية.

لا تختلف إصلاحات الجيل الثاني عن إصلاحات الجيل الأول في النهج الليبرالي سوى في تأكيدها على دور الدولة المهم في اقتصاد السوق،حيث تعمل على التنسيق بين الأنشطة الإنسانية المختلفة،وتلك هي وظيفة المؤسسات حسب ما اقره البنك الدولي انه حتى في ظل الاقتصاد الليبرالي لا يمكن أن تعمل السوق دون وجود دولة ،فإذا كان دور الدولة يصبح كابحا للتنمية الاقتصادية حسب ما اقره واضعو سياسات الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول،فان غيابها يؤدي إلى وجود أشكال من عدم الأمان الأمر الذي لا يشجع الاستثمار وهذا حسب المبدأ الذي تقوم عليه إصلاحات الجيل الثاني ،وهو ما يستدعي التعامل مع قضية

التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة واليات السوق لتحقيق المصلحة العامة

الفصل الثاني:تقييم فعالية

الاصلاحات الاقتصادية على مناخ

الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

عند تقييم آثار الإصلاحات الاقتصادية،يثار النقاش حول صحة العلاقة السببية بين الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عنها،ذلك أن التطورات – سواء كانت ايجابية أو سلبية – المصاحبة لهذه الإصلاحات ليست ناجمة عنها فقط،بل قد ترجع أيضا لسياسات سابقة. ونظرا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لكل بلد،بل وعدم استقرارها للبلد الواحد خلال فترة زمنية،وكذلك تأثير إيديولوجية النظام الاقتصادي،نجد تعدد النقاشات حول نوع المعايير المستخدمة لتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي،قصد الحكم على مدى نجا عتها في تكيف الاقتصاد مع التحولات العالمية،والسماح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن إطار العولمة.

ولأجل تقييم اثر الإصلاحات الاقتصادية تطورت أدبيات تطبيقية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لتقييم أداء مختلف الأقطار،حيث تم التوصل إلى مجموعة من الطرق التي تهدف إلى تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة لها،وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف،وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى،التي ربما كان لها وقع على الأهداف التي تشمل مجموعة من المتغيرات التجميعية،بينما تشمل أهم السياسات التجميعية التي عادة ما تستخدم لخدمة أغراض تحقيق الأهداف على ثلاث مجموعات رئيسية هي (السياسة النقدية،السياسة المالية وسياسة سعر الصرف) .

اعتمادا على ما سبق ذكره وخدمة هدف بحثنا سنحاول من خلال هذا الفصل أن نركز على جانب واحد من تقيم فعالية هذه الإصلاحات على الاقتصاد الجزائري. وهو تقييم فعالية هذه الإصلاحات على مناخ الاستثمار في الجزائر ،إذ نال الاستثمار والاستثمار الخاص – تحديدا – اهتماما شديدا في برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المنظمات المالية الدولية. معتمدين في ذلك على أهم الطرق في التقييم.

وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول : طرق ومؤشرات تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر

- المبحث الثاني : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وفق طريقة ما قبل وما بعد.

-المبحث الثالث : محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر وفق طريقة النموذج التطبيقي العام.

المبحث الأول : طرق ومؤشرات تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر

الهدف من خلال هذا الفصل الوصول إلى تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية من الجيلين الأول والثاني على مناخ الاستثمار في الجزائر،وهذا الأمر يتطلب التعرف أولا على المفاهيم المرتبطة بالتقييم،وكذا طرقه ومناهجه،ثم التعرف على أهم مؤشرات قياس مناخ الاستثمار،ثم نحاول استعمال بعض طرق التقييم للتدليل على الأثر الذي تركته الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر في المبحثين المواليين.

المطلب الأول : مفهوم التقييم طرقه ومناهجه

أولا- مفهوم تقييم الإصلاحات الاقتصادية : يعتمد نجاح أي سياسية أو برنامج على جودة الخطة والبيئة محل التنفيذ و المنفذين،ويمثل التقييم مرحلة تتجه بنظرها إلى الماضي،لأنها تركز على ما تم انجازه فعلا،وهو بذلك جهد منظم موضوعي ومستمر يهدف إلى تحديد وقياس الانجازات الفعلية التي نتجت عن تنفيذ البرنامج،بهدف تقدير مدى تشابكها وكفاءتها وفعاليتها و ملائمتها للأهداف المرسومة في المخطط،وضمن المدة المحددة لها ،وهناك عدة طرق للتقييم تعتمد على الهدف الذي من اجله يتم التقييم. (مصطفى الحسين، 2002، صفحة 270)

ثانيا- طرق تقييم الاصلاحات الاقتصادية : برزت في مجال تقييم برامج الإصلاح - خاصة خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضي - العديد من المحاولات لتقييم أداء مختلف البلدان التي خاضت الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين ،حيث اعتمدت اغلب الطرق على إظهار علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المسطرة لها،وتسعى مختلف الطرق إلى محاولة الوصول إلى التأثير الصافي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الأهداف المسطرة،وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى التي من الممكن أن يكون لها هي الأخرى تأثير على الأهداف المدروسة. (مصطفى الحسين، 2002، صفحة 310)

يمكن تنظيم طرق تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في خمس طرق رئيسية كالتالي:

1- طريقة ما قبل وما بعد : وهو أكثر المناهج استخداما حيث وفق هذه الطريقة تعمل على مقارنة الأداء الاقتصادي التجميعي لفترة زمنية قبل تطبيق البرنامج،وفترة زمنية بعد تطبيق البرنامج،وذلك باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية،مثل أداء ميزان المدفوعات و معدل التضخم،معدل النمو في الناتج المحلي. (المعهد العربي للتخطيط API)

وتفترض هذه الطريقة أن كل المؤثرات الأخرى على الأداء الاقتصادي التجميعي تبقى على حالها خلال فترة تطبيق البرنامج. و يمثل هذا الافتراض أهم جوانب الضعف في هذه الطريقة، حيث اعتماد هذه الطريقة يمكن أن يوصلنا إلى نتائج متحيزة والتي تكون ناتجة عن افتراض باقي العوامل الأخرى ثابتة. حيث يأتي التحيز من افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ومن ثم يركز على ما يشاهد من تغير في الأداء التجميعي لتأثير تطبيق البرامج. و يأتي عدم الانتظام مع الزمن من أن تأثير البرامج لسنة معينة يمكن أن يطغى عليه عوامل لا علاقة لها بالبرامج لتلك السنة،مثال ذلك تحسن أو تدهور شروط التبادل التجاري بين السنة t والسنة $t+1$. (نليه، 2002، صفحة 204)

2- طريقة مقارنة حالات تطبق فيها السياسات بحالات لا تطبق فيها السياسات : في محاولة للتغلب على نقاط الضعف التي ميزت الطريقة السابقة جاءت هذه الطريقة التي تعتمد على مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- افتراض أن مجموعة من الدول تطبق سياسات الإصلاح ومجموعة دول مقارنة لا تطبق سياسات الإصلاح، حيث تكون لهذه الدول نفس البيئة الاقتصادية الخارجية.

- تقارن التغيرات في مؤشرات الأداء بين فترة ما قبل وما بعد مع تلك الدول المقارنة، وبالتالي فان تأثير العوامل الخارجية سوف يتلاشى ويبقى الفرق في مؤشرات الأداء ليعكس أثر سياسات الإصلاح.

إلا أن هذه الطريقة تشوبها كذلك بعض نقاط الضعف منها:

- أن البلدان التي تطبق السياسات لا يتم اختيارها عشوائيا وبتالي ستكون النتائج متحيزة من الناحية الإحصائية.

- إن الظروف الابتدائية في البلدان المختارة ليست هي نفسها.

3- الطريقة المعممة للتقييم : تقوم هذه الطريقة بتعديل طريقة مجموعة المقارنة للقضاء على جوانب الاختلاف والتحيز في النتائج وذلك :

- بالتعرف على الاختلاف بين الدول المطبقة للبرامج والدول المعاينة خلال الفترة السابقة لتطبيق البرامج، واخذ هذه الاختلافات في الظروف الابتدائية بعين الاعتبار عند تقدير تأثير برامج الإصلاح.

- بالأخذ في الاعتبار المسار التطوري للسياسات في غياب البرامج،وذلك بتقدير دالة لتجاوب السياسات.

4 - طريقة النموذج التمثيلي : تعمل هذه الطريقة على تصور للحالة البديلة للاقتصاد في غياب برامج السياسات المرجوة تطبيقها وذلك عن طريق تقدير اهم خصائص الاقتصاد ومقارنة حالة الاقتصاد تحت مختلف الأحوال بما في ذلك إدخال السياسات.

5 - النموذج التطبيقي العام : يختلف هذا المنهج عما سبق،في انه يستند على استخدام النماذج القياسية،لاختبار تأثير حزمة سياسات الصندوق والبنك الدوليين على المتغيرات الاقتصادية الكلية. تقوم فكرة هذه الطريقة على محاولة تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المتبنية في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات التجميعية المستهدفة.

حيث تشمل المتغيرات التجميعية المستهدفة كل من : (ميزان المدفوعات،الحساب الجاري في ميزان المدفوعات،معدل التضخم و النمو الاقتصادي)،وتشمل أهم السياسات التجميعية التي عادة ما تستخدم لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة ثلاث مجموعات رئيسية هي : (السياسة النقدية،والسياسة المالية،سياسة سعر الصرف).

يتم تقييم كفاءة البرامج بتقدير نموذج اقتصاد قياسي،وهذا انطلاقا من افتراض وجود علاقة بين المتغيرات المستهدفة ومتغيرات السياسات،كما أنه من الضروري أن نضيف للنموذج مجموعة المتغيرات الخارجة عن نطاق تحكم صناع القرار.

المطلب الثاني : مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

ثبت أن للمؤشرات التي تقيس التحسن في مناخ الاستثمار والصادرة عن الهيئات الدولية دور كبير في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار،وذلك اعتمادا على العديد من الشواهد الواقعية التي أثبتت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تستقطبه من استثمار أجنبي،وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة،إلا أن رجال الأعمال وصناع القرار يستدلون بنتائجها.لذلك سنعتمد على بعض هذه المؤشرات لإظهار مدى التحسن من عدمه الذي وقع على مناخ الاستثمار في الجزائر بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ومن خلال تعاريف هذه المؤشرات وجدنا انه يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى نوعين : مؤشرات كمية وأخرى نوعية،وهناك من تقيس الأثر الذي تركته إصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار،ومؤشرات أخرى تظهر الأثر الذي تركته إصلاحات الجيل الثاني على مناخ الاستثمار.

أولا - عرض بعض مؤشرات مناخ الاستثمار التي لها علاقة بإصلاحات الجيل الأول:

سنعتمد لقياس مدى نجاح سياسات الإصلاحات من الجيل الأول في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار على مؤشرين فقط على سبيل المثال لأن المؤشرات في هذا المجال كثيرة ولا يسع المجال لذكرها كلها.

1- المؤشر المركب لمكونات مناخ الاستثمار: الصادر عن المنظمة العربية لضمان الاستثمار، وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسات المالية،مجموعة السياسات النقدية و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية. يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت سنة 1996.ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم،ومؤشر التوازن الداخلي معبر عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .ويتم تحديد درجة المؤشر على النحو التالي :

- إذا كانت أقل من واحد : تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كانت من واحد إلى اثنين : تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كانت من اثنين فما فوق : تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

نحاول أن نستعمل هذا المؤشر لتوضيح مدى التحسن أو التراجع الذي وقع على مناخ الاستثمار في الجزائر،حيث تستند المنهجية التي اعتمدها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده)،وتدني معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف،واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. حيث تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات تم اعتمادها خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول التي خاضتها الجزائر ويمكن الاعتماد عليها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية التالية :

-مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطور السياسة المالية في سعيها نحو الوصول الى التوازن الداخلي في الميزانية.

-مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سعر الصرف في سعيها نحو الوصول الى التوازن الخارجي في الميزانية.

-مؤشر معدل التضخم : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو الوصول الى استقرار التوازن الداخلي في الميزانية.

2- مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي : وهو مؤشر صادر عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ويتفرع هذا المؤشر الرئيسي بدوره إلى مؤشرين اثنين (مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي،ومؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي)،وبناء على تقاطع هذين المؤشرين،يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصفوفة الأداء والإمكانات.

أ- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي : يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلاد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم،ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل واحد فما فوق،يفسر بانسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات ويعطى هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي} = \frac{\text{قيمة المتغير (المؤشر) في القطر – ادنى قيمة له}}{\text{اعلى قيمة للمتغير– ادنى قيمة له}}$$

ب- مؤشر امكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المشير قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 3 مكونات أساسية تندرج منها مؤشرات فرعية هي: (بوراوي، 2007-2008، صفحة 136)

- **جاذبية السوق** : يندرج ضمنه حجم السوق،القدرة الشرائية،إمكانات نمو السوق (معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي).

- **توفر الموارد الأولية** : يتضمن هذا المكون معدل استغلال الموارد،المواد الاولية والإمكانات الفلاحية.

- **ملائمة البنى التحتية** : يتضمن وسائل النقل المتوفرة من كثافة الطرق وحجم الطرق المعبدة،وخطوط السكك الحديدية وخطوط الاتصال والشحن فيما يخص نقل السلع،توفر الطاقة الكهربائية،وتوفر بنى الاتصالات من خطوط الهاتف الثابت،والهاتف النقال وتوزيع خطوط الهاتف على الأفراد.

ويتراوح رصيد الدولة وفق هذا المؤشر بين (0) و(1) ويحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي} = \frac{\text{الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطر/ على الاستثمار الوارد عالميا}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للقطر/ على الناتج المحلي العالمي}}$$

ثانيا - عرض بعض مؤشرات مناخ الاستثمار التي لها علاقة بإصلاحات الجيل الثاني:

فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مناخ الاستثمار مثل : درجة الاستقرار السياسي،والتطورات التشريعية والحكم الراشد،ومحاربة الفساد وهي مؤشرات لها علاقة بجودة الإطار المؤسسي ولتقييمها تعتمد على أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة على المستوى الدولي. حيث كثيرا ما تستخدم مجموعتين من المؤشرات المؤسساتية : الدليل الدولي للمخاطر القطرية ومؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي،هاتين المجموعتين من المؤشرات تقدم فكرة عن نوعية المؤسسات في الاقتصاد،ومع ذلك فإنها لا تأخذ بالضرورة بعين الاعتبار مجموعة الإصلاحات الجارية. مع الاعتراف بأهمية هذه المؤشرات لكنها تعطي الأفضلية لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتي يمكن القول أنها توفر قياسات أكثر دقة وأكثر موضوعية.

1- مؤشر أداء الأعمال (تصدر من البنك الدولي) : يختص هذا المؤشر بتبيان أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال لترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات على حسب الشفافية وسيادة القانون في التنفيذ وتقليص عدد الاجراءات لتسهيل المعاملات للمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب،ويساهم هذا المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في الهيئات لتشجيع الاستثمار والباحثين،وهو عبارة عن مسح لقياس كفاءة بيئة الأعمال يشمل مجال دراسته أكثر من 181 دولة يتم فيه تحليل مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها في معاملاته اليومية من اجل الحصول خدمة راقية ،وهو ما يطلق عليه تكلفة المعاملات ولقد شارك أكثر من 3000 خبير محلي في إعداد منهجية تقييم مناخ الأعمال المقدمة في هذه التقارير. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010، صفحة 3)

وتنبع أهمية تقارير بيئة أداء الأعمال من أسباب عديدة أبرزها شمولها لعشر قضايا ومؤشرات رئيسية أهمها : سبل حماية المستثمر،بدئ وإغلاق المشروع،استخراج تصاريح البناء،التعامل مع العاملين،إنقاذ عقود تسجيل الملكية العقارية،الحصول على الائتمان المصرفي،دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وكلها متصلة ببيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار. و كذلك رصد تلك المؤشرات لنحو 46 مكونا وبيانا وثيق الصلة ببيئة الأعمال في 181 دولة عبر العالم وتطورها منذ صدور المؤشر.

كما تعززت أهمية تلك التقارير من النتائج الايجابية العملية وفقا لدراسات صادرة عن البنك الدولي التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت إصلاحات في هذا المجال،وأبرزها أن الدول التي انتهجت إصلاحات شملت جميع مؤشرات التقرير حققت تحسن في أداء المؤسسات الحكومية ولا سيما المتعلقة ببيئة الأعمال.

2-مؤشر الحرية الاقتصادية (تصدر عن مؤسسة هيريتاج) :

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيريتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 ويستخدم القياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية،وغطى هذا المؤشر 156 بلد في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية. ويستند المؤشر على 10 عوامل (السياسة التجارية وخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية،وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات،حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد،السياسة النقدية وخاصة مؤشر التضخم،تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر،وضع القطاع المصرفي والتمويل،مستوى الأجور والأسعار حقوق الملكية الفكرية،التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية،أنشطة السوق السوداء) . و يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ،وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في عام 2001 ظهر أن هناك 14 دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية كاملة تتصدرها هونغ كونغ و سنغفورة ونيوزيلندا و 57 دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية شبه كاملة تتصدرها 71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا الشمالية والعراق ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية في هذا التصنيف.

3- مؤشر الحكم الراشد الصادر عن البنك الدولي:

يعتبر تمتع الدولة بمستوى جيد من الحكم الراشد أحد أهم الاعتبارات التي يوليها المستثمرون أهمية كبيرة،ومن ثم ظهرت الحاجة الى تصميم وصياغة بعض المؤشرات التي تقيس جودة الحكم الراشد بهدف الاستدلال بها في عملية المقارنة بين البلدان المستهدفة في الاستثمار،إلا أن الإشكال هنا يكمن في الوصول إلى صيغ منضبطة يمكن من خلالها قياس جودة الحوكمة في مختلف البلدان فقد أظهرت دراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أنه ثمة ثلاثة أنواع من المشاكل تعترض سبيل الوصول إلى صيغ منضبطة أو دقيقة لمؤشرات الحوكمة. (محمد فراح و ادريس، صفحة 6)

- **النوع الأول** : يتصل بالتباين الاقتصادي والسياسي والثقافي بين مختلف دول العالم حيث يبنى نموذج القياس على نظام الديمقراطية التعددية الغربية وهو النموذج المعياري الذي تقوم عليه كافة بلدان العالم بالقياس عليه والنتيجة هي أن جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحصل على الدرجة الكاملة في المؤشرات السياسية.

- **النوع الثاني** : من المشاكل المرتبطة بهذا القياس تتعلق بمصادر البيانات،معظم هذه البيانات مستقاة من أراء الخبراء في مؤسستين هما : المؤسسة الأمريكية لترسيخ الحرية وقاعدة بيانات البنك الدولي عن مؤشرات الحوكمة،أما البيانات الأخرى المكملة فتوفرها قاعدة بيانات جامعة ميريلاند ومؤشر الشفافية الدولية كما يتم الاستعانة ببيانات المرشد الدولي للمخاطر الدولية ICRG.

- **النوع الثالث** : متعلق بكيفية بناء المؤشرات الرقمية،ففي بعض الأحيان يكون التقدير الأعلى هو المفضل (مثلا درجة الديمقراطية) بينما في بعض المجالات الأخرى يكون الحد الأدنى هو الأفضل (حرية الصحافة),إلا أنه ورغم ذلك فقد توصل خبراء من البنك الدولي إلى صياغة جملة من المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى تقدم البلد في إرساء دعائم الحكم الراشد،وقد كان أحدث تعديل في ماي 2005 لمؤشرات الحكم الراشد ركز على قياس ستة أبعاد رئيسية: (تقرير البنك العالمي حول التمثيل و المساءلة، 2010)

1- الصوت والمساءلة : حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم كذلك حرية التعبير،حرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف : حيث يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها على مبدأ التداول السلمي على السلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم،كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي قوي يشغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية.

3- فعالية الحكومة: حيث يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة،قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوطات السياسية،نوعية إعداد السياسات،ثم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات للمفاهيم التالية : نوعية الجهاز البيروقراطي،تكاليف المعاملات،نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة.

4- الأطر التنظيمية أو جودة التشريعات :يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك. وتم بتجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك والادراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية.

5- حكم القانون : حيث يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون بالمنع و التقيد بما في ذلك نوعية إيفاد العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6- مكافحة الفساد : يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية،بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة،وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي،تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية:

الفساد بين المسؤولين الحكوميين،الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية،مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ومدى ادراك وجود الفساد في سلك الخدمة.

وتمثلت الطريقة الإحصائية المتبعة في إعطاء المؤشر 100 درجة مئوية لتقويم مكانة كل دولة من المؤشر المعني كل على حده فكلما ارتفعت درجة المؤشر دل ذلك على أن البلد يتمتع بنوعية حكم جيدة.

المبحث الثاني: تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وفق طريقة ما قبل وما بعد

ان البيئة الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمارات هي تلك التي تتميز بتحقيق استقرار على مستوى مجموعة من المؤشرات التي تتمثل في (عدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات،ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري).

تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج السياسات تم إتباعها خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في الجزائر،أما باقي الخصائص فهي أهم محاور إصلاحات الجيل الثاني التي حققت فيها الجزائر نسبة من التقدم.

فهل كانت هذه الإصلاحات فعالة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار في الجزائر؟

لمعرفة مدى فعالية هذه الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار يمكن الاعتماد على عدة جوانب في التحليل نذكر منها :

1- تحليل تطور حجم الاستثمارات الخاصة : حيث أن التحسن في مناخ الاستثمار يترجم بحجم الاستثمارات المحلية المجسدة وكذلك بمقدار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- تحليل مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار.

3- تحليل تطور معدل الاستثمار في الجزائر وفق طريقة ما قبل وما بعد.

المطلب الأول : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تطور حجم الاستثمارات الخاصة

لقد كان الاستثمار الخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية مهمشا بسبب السياسات الاقتصادية المنتهجة والتي كانت تكرس مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج،وهيمنة القطاع العام للدولة على مجمل النشاطات الإنتاجية التجارية والمالية،حيث كانت عملية تشجيع النشاطات الخاصة خارج نطاق أهداف التنمية الاقتصادية إلى غاية انتهاج الجزائر إصلاحات اقتصادية شاملة واتخاذ إجراءات عديدة من ضمنها فتح المجال أمام المبادرة الخاصة وتشجيع إنشاء مؤسسات القطاع الخاص قصد تولي المساهمة في عملية التنمية.

نحاول فيما يأتي التركيز على تطور قيمة الاستثمارات الخاصة قبل وبعد فترة الإصلاحات الاقتصادية،لإظهار الأثر الذي أحدثته الإصلاحات الاقتصادية على تطور قيمة هذه الاستثمارات.

أولا - تطور قيمة الاستثمارات المحلية قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية :

أ- **مرحلة الستينيات والسبعينيات** : يمثل الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الخاصة المعتمدة بين 1967-1978

الجدول رقم (02-01) : عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين 1967 -1978 الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مبلغ الاستثمار	36	136	252	146	41	35
عدد المشاريع الخاصة المعتمدة	66	220	279	123	43	29

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع
مبلغ الاستثمار	173	53	19	25	6	1	940
عدد المشاريع الخاصة المعتمدة	23	26	31	24	8	17	889

المصدر: عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – متطلبات التكيف وآليات التأهيل،ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة شلف،17-18 أفريل 2006،ص 769

خلال الفترة 1967 -1978 بلغ عدد المشاريع الخاصة المعتمدة 889 مشروع فقط،وهذا راجع في جانب كبير منه للقيود التي تضمنها الأمر رقم 66-284 المحدد لقانون الاستثمار،حيث يلزم المستثمر الحصول على رخصة مسبقة حسب معايير انتقائية حددها الباب الأول من الأمر،والذي ميز بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي وتلك التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدة معايير كحجم مساهمة المشروع في فتح الأسواق الخارجية،وحجم استعماله واستفادته من المواد المحلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي مما أدى بالكثير من المستثمرين الخواص إلى إقامة مشاريعهم دون المرور على إجراء الاعتماد،أي دون المرور على اللجنة الوطنية للاستثمار واللجان الجهوية المنبثقة عن قانون سنة 1966 وهذا ما منعهم من الحصول على الامتيازات التي تضمنها القانون. وبذلك اعتبر إجراء الاعتماد كوسيلة في يد الدولة من اجل التحكم في توسع الاستثمار الخاص عن طريق معرفة عدد المؤسسات المقامة حيث كل استثمار خاص من شانه أن يشكل منافسة قوية للقطاع العام لا يمكن للجنة الوطنية للاستثمار أو اللجان الوطنية المكلفة بمنح الاعتماد قبوله ،حيث انه ولغاية سنة 1982 لم تسجل اللجان المكلفة بمنح الاعتماد سوى 950 مؤسسة معتمدة رسميا وبالتالي عملت هذه اللجان إلى حصر مبادرة القطاع الخاص ضمن القطاعات التي تعتبرها الدولة ثانوية وهذا تجنبا لنمو قطاع خاص موازي ومنافس للقطاع العام. (مياسي، 2012، صفحة 113)

وما يمكن قوله هنا أن هذه المرحلة تميزت بتهميش القطاع الخاص،هذا التهميش الذي جاء كنتيجة حتمية للاختيار الأيديولوجي الذي تبنته الدولة بعد الاستقلال،حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج والتبادل داخل الاقتصاد الوطني وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية،ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية. ورغم أن قانون 66-284 اعترف بالقطاع الخاص وبدوره في عملية التنمية،وقد منحه مجموعة من الضمانات والامتيازات،إلا أن ما نص عليه الميثاق الوطني لسنة 1976 يظهر استمرار تحفظ الدولة فيما يخص القطاع الخاص حيث أن من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق مبدأ يدعو إلى عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان،وتم التطرق إلى كيفية ذلك عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج،وأكد الميثاق على أن الملكية الخاصة في

الجزائر لا يجوز أن تكون مصدر لأية سيطرة اجتماعية،وان لا يجد القطاع الخاص إمكانية حتى يتحول إلى قوة تمكنه من السيطرة على الدولة.

ب- مرحلة الثمانينيات : يبين الجدول رقم (02-02) تطور قيمة وعدد المشاريع الخاصة خلال فترة الثمانينات

الجدول رقم (02-02): تطور قيمة وعدد استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة(1983-1987)

السنوات	اللجنة الوطنية للاعتماد		اللجان الولائية للاعتماد	
	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات (مليون دج)	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات (مليون دج)
1984-1983	289	2.098.073	893	1.527.493
1985	288	2.492.000	858	1.508.377
1986	197	1.950.462	1036	1.839.448
1987	440	4.719.892	1018	1.884.666
المجموع	1214	11.260.427	3805	6.759.930

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص192

يبين الجدول تضاعف عدد الاستثمارات الخاصة المصرح بها، فقد تم اعتماد 1182 مشروع خلال سنة واحدة فقط ابتداء من شهر ماي 1983 إلى غاية أخر سنة 1984،وهذا بعد صدور قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت و الذي وضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة،واعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص ،والذي جاء لتوضيح وتنظيم تدخل القطاع الخاص وذلك بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على الرخصة والحد الأقصى للاستثمار،وتحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص. ثم تدعم هذا القانون بإصدار الامر 83-93 الصادر في 29 جانفي 1983 الذي انبثق عنه ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP الذي أوكلت له مهمة ضمان تكامل الاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العام. ويمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتغير وجه النظر اتجاه القطاع الخاص فلم يعد ينظر له على انه ذلك القطاع المستغل بل ظهرت الجدية في توجيه وتأطير نشاطاته فبعد صدور قانون الاستثمار 82-11 وإنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص،حظي القطاع لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية.

ثانيا - تطور قيمة الاستثمارات الخاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية :

تظهر التقارير والأبحاث حول تطور ونمو القطاع الخاص في الجزائر ،أن هذا القطاع بعدما كان ينظر إليه على انه غير مقبول ولا يلقي أي اهتمام أو تفهم من قبل الحكومة،أخذ يسترجع مكانته ودوره شيئا فشيئا منذ أن شرعت الجزائر في انتهاج الإصلاحات الاقتصادية،التي تم من خلالها الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص،إلى نظام اقتصاد السوق القائم على المبادرة الخاصة،وتجسد ذلك من خلال صدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز دون تمييز بين القطاع العام والخاص والأجنبي.

نوضح في الجدولين التاليين أهم الإحصائيات الخاصة بتصريحات الاستثمار منذ إصدار قانون ترقية الاستثمار سنة 1993 إلى غاية 2016 آخر سنة توفرت لدينا إحصائيات عنها.

الجدول رقم (02-03) : تطور عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

السنوات	1993-1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد المشاريع	694	835	2075	4989	9144	12372	13104	43214
القيمة بالمليار دج	114	219	178	438	912	685	798	3344

المصدر: إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2012، الجزائر ، ص132 .

من خلال الجدول رقم (02-03) نلاحظ تطور في عدد وقيمة الاستثمارات الخاصة المجسدة التي ارتفعت من 694 مشروع سنة 1993 بمجموع مبالغ قدره 114 مليار دينار،ثم إلى 13104 بمجموع مبالغ قدر ب 798 مليار دينار سنة 2000،وقد مثلت نسبة الاستثمار الخاص % 65,30 من مجموع المبالغ المستثمرة،مقابل % 34,70 للقطاع العام. وما نسبته 65,94% من مجموع المبالغ المستثمرة لسنة 2000،مقابل% 34,06 للقطاع العام (العربي، 1997-2000). وهذا ما يعكس اتجاه الدولة خلال هذه الفترة من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها لإعطاء القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد الوطني،وانسحاب الدولة من مجال تمويل الاستثمارات المنتجة وتركيزها فقط على تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع القاعدية وتلك المرتبطة بتطوير الجوانب الاجتماعية والثقافية وغيرها من الحالات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولكن ربحها تكون على المدى الطويل بالشكل الذي يجعل الاستثمار الخاص يبتعد عن مثل هذه الحالات. (بنك الجزائر، 1990-1996)

كما تطورت كذلك مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة،حيث مثلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة نسبة 53,26% سنة 1998 و41,68% سنة 2000. وهي نسبة كبيرة وتشكل ما يقارب نصف القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري،وهي بذلك تقترب من النسب التي يحققها القطاع العام. وعند تتبع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة

المضافة الإجمالية نجد أن نسبة مساهمته في تزايد مستمر خاصة بعد صدور قانون 1993 ولكن هذا التزايد كان بنسب قليلة حيث كانت سنة 1998 أعلى نسبة مساهمة،ليظهر بعد ذلك تذبذب في نسب المساهمة بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الموالية.

ثالثا - تطور قيمة الاستثمارات الخاصة بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية :

الجدول الموالي يبين تطور عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة بعد انتهاء الجزائر من تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.

الجدول رقم (02-04): تطور المشاريع الاستثمارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

السنوات	عدد المشاريع	النسب	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	النسب
2001	5018	-	279.000	-
2002	443	0.7	67398	0.63
2003	1369	2	235944	2.24
2004	767	1.21	200706	1.9
2005	777	1.23	115639	1.09
2006	1990	3.15	319513	3.02
2007	4092	6.5	351165	3.3
2008	6375	10.12	670528	6.35
2009	7013	11.13	229017	2.17
2010	3670	5.82	122521	1.16
2011	3628	5.76	156729	1.48
2012	1880	2.98	77240	0.73
2013-2016	30978	49.185	8001294	75.85
المجموع	62982	100	10548134	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الجزائر، تحيين افريل 2017

نلاحظ انه خلال الفترة من 2001 إلى 2006 أي - بعد صدور القانون الجديد للاستثمار 2001 - عرفت المشاريع المصرح بها تراجعا ملحوظا إذ انخفضت لتصل سنة 2002 إلى 443 مشروع فقط،ويلاحظ من الجدول ان الفترة من 2006 إلى 2009 قد عرفت تطورا متسارعا لحجم الاستثمارات (نسبة النمو 27%) وقد جاء هذا التطور عقب تعديل قانون الاستثمار سنة 2006 الذي نص على تسهيل إجراءات الاستثمار على العديد من المشاريع،لكن للأسف فقد عرفت نسبة النمو ترجعا ملحوظ بعد سنة 2010. مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 6% تقريبا في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011 وفي الأخير انتهى إلى 3% تقريبا سنة 2012 ،هذا التباطؤ الملحوظ في تطور الاستثمارات خلال هذه الفترة يرجع الى التعديلات المتكررة لقوانين الاستثمار الأمر الذي خلق تخوف لدى المستثمر من عدم استقرار القوانين.

اما في الفترة ما بين 2013 الى 2016 ارتفع عدد المشاريع المصرح بها ليعرف قفزة نوعية بنسبة قدرت ب % 49.185 اي ما قيمته 30978 مشروع مصرح به وبقيمة مالية قدرت ب 8001.294 مليار دج .

أما توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية فهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-05): المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2001 – 2016

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ت حيين افريل2017

من الجدول يظهر أن من مجموع المشاريع المنجزة فان 98.8% هي مشاريع مجسدة من قبل القطاع الخاص ويمثل القطاع الخاص ما نسبته 99% من مجموع المشاريع المنجز ولا يمثل الاستثمار الأجنبي سوى 1% من إجمالي عدد المشاريع، ولكنه يمثل ما قيمته 32% من إجمالي المبالغ المستثمرة ويساهم في خلق 14% من منصب الشغل .كما يظهر المساهمة المهمة التي يقدمها القطاع الخاص في التشغيل مقارنة بالقطاع العمومي.

وبالرجوع إلى القطاعات الاقتصادية التي توجهت إليها الاستثمارات المعلن عنها يمكن عرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06) : المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2001-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بملايين دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الجزائر، تحيين افريل2017

نلاحظ من الجدول أن هناك ثلاثة قطاعات سيطرت على حجم الاستمارات المصرح بها من حيث العدد، في قطاع النقل قطاع البناء وقطاع الصناعة .حيث احتل قطاع النقل الصدارة بحصوله على 31097 مشروع والذي يبرز فيه شبه شكل المؤسسات الفردية(المؤسسات المصغرة والصغيرة) .كما أن هذا القطاع بدأ يعرف ديناميكية كبيرة خاصية بعد صدور قانون تحرير النقل سنة1988 ،ثم يليه قطاع البناء ب 11256 مشروع وجاء القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة من عدد المشاريع المسجلة ب 11256مشروع ولكن بالرجوع للجداول نجد أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة حيث القيمة المالية لمجموع استثمارات المصرح بها ويحتل قطاع الاتصالات مرتبة ثالثة ثم يأتي بعده قطاع البناء في مرتبة الرابعة من حيث مجموع المبالغ المستثمرة .

إن إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تشير إلى تحسن في عدد المشاريع المصرح بها سواء بالنسبة للإنشاء او التوسع وهذا ما يعني فعالية الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الخاص كما تظهر الإحصائيات الأهمية التي أصبح يحتلها القطاع الخاص.

في مجال الاستثمار حيث أن أكثر من 97% من المشاريع تابعة للقطاع الخاص . وبالنظر إلى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة نجده يساهم بنسبة 47% في تكوين القيمة المضافة سنة2001 ، وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من حدود% 23.78 سنة 1994 إلى% 48.8 سنة 2004، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة،وهذا راجع للتوجه الجديد للدولة بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة،وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعا للقطاع الخاص . (شيبي و شكوري، 2009، صفحة 42)

رابعا - آليات تأثير برامج التعديل الهيكلي على الاستثمار الخاص في الجزائر:

جهود الدولة واضحة في سعيها لترقية وتشجيع القطاع الخاص من خلال فسح المجال للحوار البناء بين السلطات العمومية والهيئات الممثلة للمستثمرين الخواص (كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين،المجلس الاعلى لأرباب العمل،المنظمة الجزائرية لأرباب العمل)،مع محاربة كل أنشطة السوق الموازية والتي تهدد بشكل مباشر نشاطات القطاع الخاص،بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ابتداء من سنة 1994 والتي مست جوانب مهمة لها تأثير كبير على تهيئة مناخ استثمار مناسب و الذي يساعد على نمو وتطور الاستثمار،من هذه الإجراءات نذكر:

- تحرير أسعار الفائدة
- تخفيض معدلات التضخم.
- إتباع سياسة ضريبية رشيدة.

1- أثر تحرير أسعار الفائدة ضمن سياسات التعديل الهيكلي على القطاع الخاص في الجزائر

لقد واكب تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مسار الإصلاحات الهيكلية منذ بدايتها،فقد تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990،أما أسعار الفائدة على الإقراض من هذه البنوك فقد بقيت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994) لأنهما لا يعكسان الضغوط التضخمية المتزايدة والناتجة عن إتباع هذه السياسات بدرجة كبيرة خلال الفترة (1992-1993). لكنه وفي سنة 1994 أقدمت الحكومة الجزائرية على اتخاذ خطوة جد هامة بموجب برنامج الإصلاحات الاقتصادية،حيث قامت بإزالة الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية. لقد أدى تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مع تراجع معدلات التضخم التي تم الوصول إليها بفضل الجهود المبذولة مما أدى إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة منذ 1996. وقد ساهم الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية منذ الإصلاحات في تشجيع الاستثمار الخاص. (برحومة، 2009، صفحة 42)

2- أثر نمو الدخل القومي ضمن سياسات التعديل الهيكلي على القطاع الخاص في الجزائر:

إن ارتفاع نسب نمو الدخل القومي التي كانت أحد نتائج تطبيق سياسات التعديل الهيكلي قد كان لها تأثير ايجابي على الاستثمار الخاص من جانبين:

- فمن جهة فان البنوك الجزائرية صارت تتمتع بوفرة مالية نابعة أساسا عن الزيادة المعتبرة في الناتج المحلي الخام الذي قفز من 48.7 مليار دولار سنة 1999 إلى82.5 مليار سنة 2004،هذه الزيادة جعلت من النظام المصرفي أكثر مرونة في منحه القروض للقطاع الخاص.

- ومن جهة أخرى فان ارتفاع الناتج المحلي اعطى الثقة للمستثمرين،خاصة بعد توفر القوانين المنظمة لعلاقات العمل و التحفيزات الجبائية والضمانات التي تعكس النية الصادقة للسلطات العمومية في المضي قدما نحو إصلاحات اقتصادية حقيقية.

3-اثر انخفاض معدلات التضخم ضمن سياسات التعديل الهيكلي على القطاع الخاص في الجزائر:

مع التصحيحات التي تبنتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات قد عملت على تخفيض معدلات التضخم إلى أدنى مستوياها فمن معدل 5،29 % في سنة 1994 إلى 5، 73% في سنة 1997،ثم إلى 3، 56 % في سنة 2004 هذا الانخفاض الكبير في نسبة التضخم خاصة منذ 1997،جعل أسعار الفائدة للقروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص حقيقية، وهو ما زاد نسبيا في ثقة الخواص المحليين تجاه النظام البنكي الجزائري وساعد على التقييم الحقيقي لعوائد مشاريعهم. (برحومة، 2009، صفحة 48)

4- أثر التحفيزات الضريبية على القطاع الخاص في الجزائر:

رغم كل التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي جاءت بها مختلف قوانين الاستثمار إلا أن معدل الضرائب يبقى في الجزائر من ضمن أهم عوائق الاستثمار إذ يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عامل مقيد أو معيق للاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الصدد أشارت 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن معدلات الضرائب المفروضة عليها تمثل عائقا كبيرا لها بينما أشارت 20% من المؤسسات الكبيرة إلى هذا الرأي وهذا بالرغم من أن معدل الضريبة في الجزائر خلال الفترة (1992-2002) مثلا يعد بأنه اخفض المعدلات في منطقة جنوب المتوسط بمعدل يساوي13.6 % من الناتج الداخلي الخام مقابل18.2 % في تركيا، 20% في تونس،23.9% في المغرب. والظاهر إذن أن السبب في ذلك لا يعود لكون معدلات الضرائب مرتفعة،ولكن المشكلة الرئيسية في نظر أغلب المؤسسات تتمثل في القرارات المجحفة للإدارة الجبائية،في 39% من المؤسسات تعتبر ذلك من أهم المشاكل،ويعود السبب في ذلك إلى عدم وضوح القوانين المتعلقة بالنصوص الجبائية مما يسمح لبعض الموظفين في المصلحة الضرائب بتأويل بعض النصوص في غير صالح المؤسسات،ويشجع بعضهم على البحث عن سبل غير مشروعة لعدم دفع الضريبة فحسب العديد من المستثمرين فان النظام الجبائي في الجزائر يكتنفه الغموض مما يعرضه إلى كثرة التأويلات من طرف الإدارة الجبائية ومما يزيد من النزاعات بين المؤسسات والإدارة.(FMI, 2006)

المطلب الثاني : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال هذا المطلب نحاول دراسة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل وبعد فترة الإصلاحات الهيكلية.

أولا- تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الإصلاحات الهيكلية : نقسم هذه الفترة كذلك إلى فترتين كالتالي:

أ - تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1963-1980) :

تميزت الفترة التي تلت الاستقلال بتشدد الحكومة المؤقتة،في برامجها الخاصة باستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا،والتي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية،إلا أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا بموجب اتفاقية ايفيان التي حددت احتكار النشاط في قطاع المحروقات،نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا المجال ولقد اعتبر آنذاك قطاع المحروقات بمثابة القطاع المفضل لتوسع الاستثمارات الأجنبية طبقا للإستراتيجية التي اتبعها الرأس مال الفرنسي. وقد وصلت نسبة التراكم في رأس المال المنتج في قطاع المحروقات إلى 60% من مجمل استثمارات المؤسسات،وبالرغم من هذا فلم يؤدي هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الاستثمارات وهذا بسبب استمرار الشركات البترولية الفرنسية في تصدير رأسمالها. (كلاخي، 2017، صفحة 228)

الشكل رقم (02-01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979

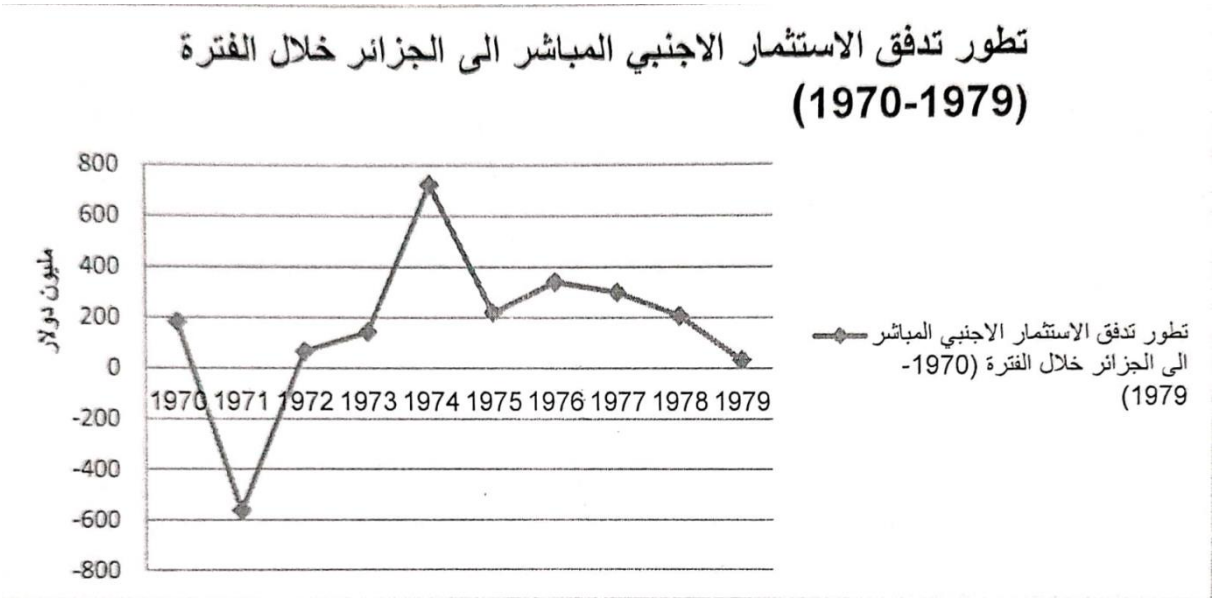

المصدر: تقرير الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،تقرير الاستثمار عام،2010

قد شهدت هذه الفترة ضعف لحصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للجزائر نظرا للاعتماد على القروض والإعانات،إضافة إلى القرارات النابعة من الاختبارات السياسية والتوجهات الإديولوجي التي لعبت الدور الحاسم في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

ففي عام 1971 تم تسجيل تدفق سلبي للاستثمارات الأجنبية نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عملية التأميم،ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري،وبعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال والتكرير والإنتاج أمام رأس المال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها نسبة 51% وحتى في قطاع المحروقات فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط مما يدل انه لولا الحاجة الماسية لتكنولوجيا البحث والتنقيب والاستغلال لما سمح بإشراك المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة. (خضر، الاستثمارات الاجنبية المباشرة,تعاريف و قضايا، 2006، صفحة 6)

ب – الفترة ما بين (1980-1990): حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الاستثمار الخاص عموما والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة من خلال صياغة نصوص تشريعية تهدف إلى جلب الاستثمار الأجنبي ومن بينها قانون 13/82 وقانون 14/86. لكن عمليا استمر تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة،فقد ظهرت في إطار قانون 13-86 صعوبات بيروقراطية عديدة،خاصة لما تعلق الأمر بعملية تحويل فوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي،ففيما عدا مجال المحروقات، لم يستطع القانون جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة،الأمر الذي انعكس في الانخفاض الشديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة كما يتضح ذلك جليا من الشكل الموالي. (قدي، 2003، الصفحات 253-252)

الشكل رقم (02-02): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

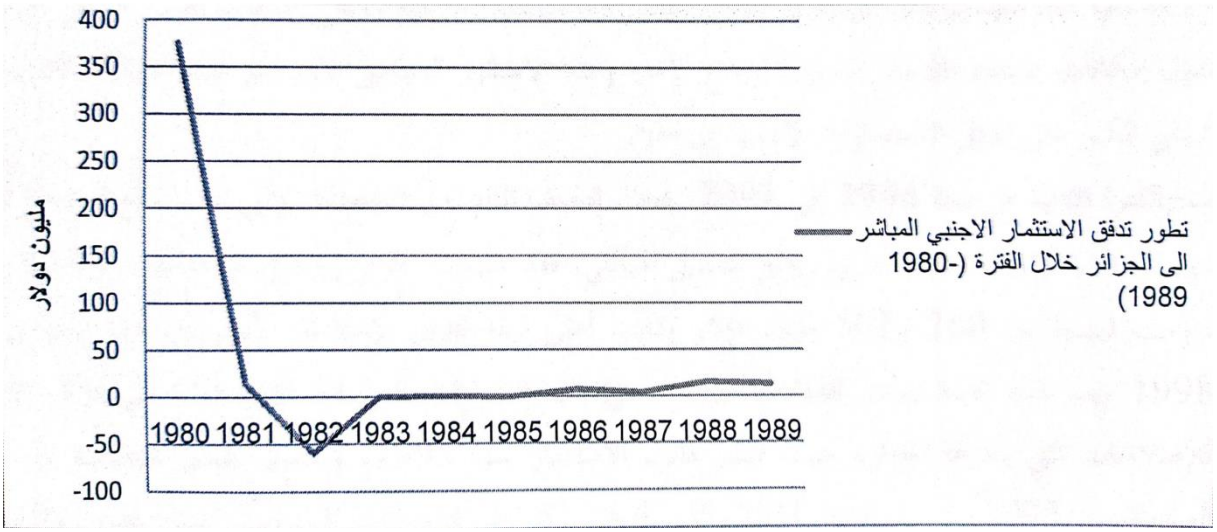

المصدر : المنظمة المالية الدولية ،société financière internationale، 1997،ص 112.

ثانيا- تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر منذ الانطلاق في الإصلاحات الهيكلية(1990-2016)

الشكل الموالي بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1990 الى سنة 2016

الشكل الموالي(02-03) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

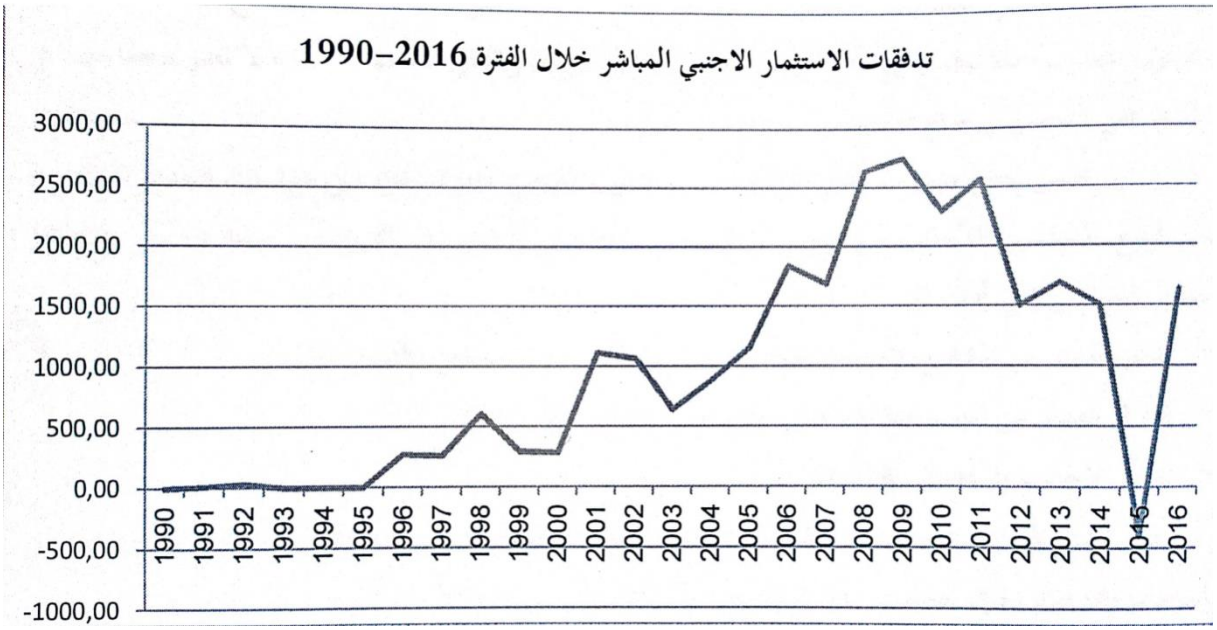

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الانكتاد (تقارير الاستثمار الدولي) لسنة 2017

يمكن تقسيم المنحنى إلى أربع فترات:

أ- **الفترة الأولى من سنة 1990 الى1995**: تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي،فبرغم تبني شعار الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب مع بداية التسعينات بإصدار التشريعات التي توفر لهم الضمانات والمزايا الكافية ،فان الظاهر أن جاذبية الجزائر حتى نهاية النصف الأول من التسعينات تميزت بالضعف ،و يرجع ذلك إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد شهدت هذه المرحلة إلى جانب تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانات السداد المتاحة،تدهورا للأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي ميز هذه الفترة مما كان له الأثر السلبي الكبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

ب- **الفترة الثانية من سنة 1996 إلى 2001**: خلال النصف الثاني من التسعينات والتي تزامنت مع استرجاع الجزائر لتوازناتها المالية والنقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، شهدت الجزائر زيادة في التدفقات الواردة إليها حيث تراوحت قيمتها بين 260 و507 مليون دولار وكانت أعلى قيمة التدفق الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة في سنة 1998 وبعد هذه السنة بدأت التدفقات تعرف منحنى متصاعد،وقد يكون لهذا الأمر دلالة على الآثار الايجابية للإصلاحات التي باشرتها الجزائر،حيث صدر قانون الاستثمار سنة 1993،والقانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995،ثم جاء قانون 2001 الذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين سواء المحليين والأجانب. كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار.

لكن الأمر الذي يجب الإشارة إليه أولا أن هذه الاستثمارات توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات،بدخول عدة شركات،منها الأمريكية (Petrofac resource international) والأوربية خاصة الفرنسية والايطالية والاسبانية منها (ELF/totalfina ، Agip،Cepsa)،ففي عام 1999 قدرت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ب 507 مليون دولار،قدر نصيب قطاع المحروقات منها 500 مليون دولار،وهذا ما يدل على محدودية هذه الزيادة لأنها لم تشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى،وهذا ما يدل على إن التحسن في مناخ الاستثمار لم يكن بالمستوى المطلوب،فالاستثمار في قطاع المحروقات يتميز بالربحية المرتفعة وبالتالي فحجم استقطابه لا يعتبر مرجعا مهما في التأكيد على التحسن في مناخ الاستثمار .(La banque d'Alger, 2001, p. 13)

إن تحسن بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي للجزائر جراء تبني سياسات التعديل الهيكلي لم يكن ليقنع المستثمرين الأجانب من مزاولة أنشطتهم في القطاعات الأخرى غير المحروقات،نتيجة استمرار حالة اللاستقرار السياسي والتي أدت إلى:

- تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة،الوطنية والأجنبية،بفعل الأعمال الإرهابية.
- إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية وتوقفها بسبب مغادرة اليد العاملة.
- تهديد الأجانب واستهداف ممتلكاتهم.

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي لم تكن في مستوى ما بذلته الجزائر وما ضحت به خلال فترة تطبيقها لبرامج التعديل والتثبيت الاقتصادي. إذن ما يمكن استنتاجه هنا أن سبب عزوف

المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر راجع لمؤثرات أخرى غير المؤشرات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي،والأمر يتعلق هنا بالعوامل المؤسسية التي لها أثر بالغ على مناخ الاستثمار،فالجزائر رغم تحقيقها لتقدم ملموس في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أنها مازالت تعاني من تفشي الفساد والبيروقراطية التي تعتبر أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي.

ج- الفترة الثالثة من سنة 2001 إلى 2009: عرفت الجزائر تدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من سنة 2002 حيث يشير تقرير (OCDE) حول الاستثمار في العالم أن الجزائر قد احتلت المرتبة الرابعة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002 ،ويرجع التقرير أسباب الانتعاش الملحوظ إلى الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات،والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية،وبيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم " المصرية،وخوصصة مصنع الحديد والصلب بالحجار لصالح شركة " إيسبات " الهندية. (بودي و زاير، 2008، صفحة 2)

واستمر تزايد التدفقات حيث لامست سنة 2007 سقف 1661.8 مليون دولار أمريكي بنسبة8.8% من الناتج المحلي الإجمالي حيث يرجع التحسن الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه السنة إلى إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر،وبخاصة في مجال الخدمات المالية،العقارية،والاتصالات،إضافة إلى خصخصة تلك الخدمات التي مثلت عامل جذب لحصص اكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية فعلى سبيل المثال (المؤسسة العربية للائتمان و ضمان الصادرات، 2008، صفحة 58).

- تم الانتهاء من خصخصة بنك الائتمان الشعبي الجزائري.

- دخول بنك HSBC البريطاني ودويتشه بنك الالماني السوق الجزائري المحلي للخدمات المالية.

- استحواذ مجموعة Linde الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز المملوكة للحكومة.

وفي سنة 2009 وصلت قيمة التدفقات إلى نحو2746.4 مليون دولار أمريكي بنسبة12.3 % من الناتج المحلي الإجمالي. ثم تنخفض سنة 2011 لتصل2571.0 مليون دولار. الأمر راجع هنا إلى تأثير قانون المالية لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب باشتراط مشاركة مؤسسة جزائرية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الأجنبي. حيث أكد الخبير الاقتصادي ربيع صابري مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة الابحاث الاقتصادية " أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركات إعمار " و" القدرة " ,"جراند " تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة 49/51. (بودية، 2015، صفحة 34)

د- الفترة من 2010-2016: خلال هذه الفترة عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتيرة متذبذبة إذ تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض،فقد ارتفعت التدفقات بين سنتي 2010 و 2011 فبعدما كانت تمثل 2300 مليون دولار سنة 2010 ارتفعت لتصل إلى 2571 مليون دولار سنة 2011،ثم تبدأ قيمة التدفقات في الانخفاض حيث انهارت التدفقات الواردة إلى الجزائر بصورة ملحوظة بين سنتي 2011 و 2012 ويرجع الأمر إلى تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات شركة "سونطراك " بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر،ليتضح أن الارتفاع السابق كذلك كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ

الاستثمار. ثم يستمر انخفاض التدفقات لتعرف تدفقا سالبا يقدر ب (-403) مليون دولار سنة 2015،ثم عاود للارتفاع سنة 2016 وذلك راجع جزئيا لتحسن سياسات الاستثمار،والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي،بالإضافة إلى إعلان الجزائر عن خطط استثمارية ضخمة أبرزها استثمار شركة الكهرباء والغاز "سونلغاز" ما قيمته 24 مليار دولار خلال الفترة حتى 2016،وبشكل عام فان ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر قد تم تسجيله في إطار تحسن التدفقات الاستثمارية نحو شمال إفريقيا التي ارتفعت بنسبة 11% مسجلة14.47مليار دولار في سنة 2016. (المؤسسة العربية للائتمان و ضمان الصادرات، 2017، صفحة 129)

المطلب الثالث :تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية

أولا- تقييم فعالية إصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار في الجزائر:

نعتمد في تقييم فعالية إصلاحات الجيل الأول في تحسين مناخ الاستثمار على المؤشرات (المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية،مؤشر أداء وإمكانات القطر) وذلك بعرض قيمة هذه المؤشرات في السنوات التي تلت عملية التعديل الهيكلي لإظهار مستوى التحسن الذي طرأ عليها من عدمه.

الجدول رقم (02-07): المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنوات (1998-2017)

السنوات المؤشر	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياية التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياية التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
1998	1	2	1	5	1.67	**تحسن**
1999	1	3	3	7	2.33	**عدم تحسن**
2000	0	0	3	3	1	**تحسن كبير**
2001	0	3	2	5	1.67	**تحسن**
2002	0	3	3	6	2	**تحسن**
2003	0	0	3	3	1	**عدم تحسن**
2004	0	1-	3	2	0.66	**عدم تحسن**
2005	1	3	3	7	2.33	**تحسن كبير**
2006	0	1	3	4	1.33	**تحسن**
2007	0	3	3	6	2	**تحسن**
2008	0	3	3	6	2	**تحسن**
2009	0	3	0	3	1	**عدم تحسن**
2010	1	3	3	7	2.33	**تحسن كبير**
2011	1	1-	3	3	1	**عدم تحسن**
2012	1	1-	3	3	1	**عدم تحسن**
2013	1	1	1	3	1	**عدم تحسن**
2014	0	1	0	1	0.33	**عدم تحسن**
2015	0	1	0	1	0.33	**عدم تحسن**
2016	0	1	0	1	0.33	**عدم تحسن**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت من عام 2000 إلى2017

تشير البيانات المتوفرة إلى أن المؤشر المركب المناخ الاستثمار في الجزائر في تذبذب،إذ تارة تتحسن وتارة أخرى تتراجع،غير أنه خلال جميع السنوات المدروسة كانت قيمة هذا المؤشر موجبة وبلغت أقصاها سنة 1999 بقيمة2.33 محققتا بذلك تحسن كبير في مناخ الاستثمار،وهي السنة التي أعقبت الانتهاء من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول حيث أن الجزائر بعد هذه الفترة تمكنت من تحقيق توازنات على مستوى المؤشرات الكلية الأمر الذي انعكس إيجابا على نصيبها من قيمة هذا المؤشر.

وكذلك الحال بالنسبة لسنوات 2005 و 2010 أين تحصلت على 33 .2 لكل منهما أي تحسن كبير في مناخ الاستثمار والأمر راجع إلى أن هذه الفترة تميزت بارتفاع الأسعار البترول الذي كان له دور كبير في خفض عجز الموازنة رغم ارتفاع الإنفاق العام الذي ميز برامج الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة.بينما سجلت أدنى قيمة موجبة سنة 2014 ب 0.33 و الامر راجع هنا إلى انخفاض أسعار النفط الذي اثر سلبا على مختلف التوازنات الاقتصادية وأهمها الميزانية العمومية.

ثانيا- تقييم فعالية إصلاحات الجيل الثاني على مناخ الاستثمار في الجزائر:

تعتمد في تقييم فعالية إصلاحات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار على المؤشرات التالية (مؤشر بيئة أداء الأعمال،مؤشر الحرية الاقتصادية،مؤشر الحكم الراشد)

أولا - مكانة الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال :

تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي لبيان مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمختلف الدول المتعلقة ببيئة الأعمال،إلا أن الجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتقليل من التكاليف والأعباء الأداء الأعمال،وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها، لأن كل البيانات المتعلقة ببيئة الأعمال في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.

وبالنظر إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال بها نجدها ضئيلة جدا بالمقارنة مع باقي دول العالم وحتى مقارنة بالدول العربية،حيث وفقا لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لدراسة مناخ الاستثمار خلال الفترة (2006-2018) تم تسجيل 3188 إصلاحا على مستوى 190 اقتصاد في العالم تم دراسة مناخ استثمارها وحققت الجزائر منها 15 إصلاحا فقط لم تسجل فيها أية إصلاحات رئيسية (موقع البنك الدولي، 2019)

الجدول رقم (02-08) :ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال سنة 2018

	الترتيب عالميا ضمن 190 دولة											
السنة	المؤشر العام لبيئة الاعمال		تاسيس المشروع	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انافذ العقود	اغلاق المشروع
	2017	2018										
الترتيب عالميا	156	166	145	146	120	163	177	170	157	181	103	71
عدد الاجزاءات	/		12	19	05	10	16	17	27	19	9	3

المصدر :قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2018 مجموعة البنك الدولي متوفرة على الموقع الشبكي www.doingbusiness.org

نلاحظ من قراءة الجدول رقم (02-08) أن ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال أنها احتلت المرتبة 166 من مجموع 190 دولة لسنة 2018 متراجعة عن المرتبة التي احتلتها سنة 2017 اين احتلت المرتبة 156 من مجموع 190 دولة شملها الترتيب والمرتبة 163 سنة 2016 بالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان فتحتل الجزائر المرتبة 177 عالميا بمعدل 16 إجراء في المتوسط ويعتبر الحصول على الائتمان من أكبر الهواجس التي تؤرق المستثمر في الجزائر حيث أن المعالجة المصرفية لملف القرض يستغرق وقتا طويلا يقدر بحوالي سنة قبل أن يمنح القرض،كما أنه يشترط من المقاول ضمانات باهظة.

وفي مجال حماية المستثمرين،فقد سجلت الجزائر تأخرا بالنظر لتعدد التشريعات والقوانين التي اعتمدت مؤخرا،ويتضمن هذا الجانب على فعالية قرارات العدالة والقوانين المعتمدة لحماية حقوق المستثمرين،بالإضافة إلى نقص المعلومات. فوجود نظام معلومات دقيق يوفر على المستثمر الكثير من الوقت والجهد للقيام بالاستثمار.

تظل الجزائر،حسب هذا التقرير من الوجهات الصعبة،بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة،فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع،إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات،حيث لم تتعد فعليا خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 2 مليار دولار.

ثانيا- الترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادي : يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون للحكم على أفضلية الدول كوجهات مفضلة للاستثمار،لكونه يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية،والبيروقراطية ووجود عوائق تجارية،ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وغيرها،وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار القصري للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القصري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج اطار حماية المصلحة العامة.

- بالنسبة لحقوق الملكية فيرجع السبب للفترة الزمنية الطويلة لتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بالإضافة إلى عدم فعالية النظام القضائي في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية الممتلكات وبالخصوص حماية الملكية الخاصة من إجراءات نزع الملكية وعدم توفير نظام تعويض عادل ومنصف.

- الفعالية التشريعية نتيجة مجموعة القيود والعراقيل الإدارية المتعلقة بتوفير متطلبات التراخيص لمزاولة الأعمال والتقليل من الوقت المستهلك في ذلك بالإضافة لارتفاع تكاليف الأعمال غير المبررة (الرشوة).

- حرية الاستثمار نتيجة وجود قيود على الملكية الأجنبية للمشروعات الأعمال وخاصة الإجراءات المعقدة في اكتساب الأوعية العقارية وضعف التمويل بالنسبة للاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية.

- القطاع المصرفي والتمويل نتيجة امتلاك الدولة بشكل مطلق للبنوك والمؤسسات المالية وتعقيد الإجراءات في منح القروض للقطاع الخاص.

- العبء الضريبي للدولة يعتبر أقوى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية بتصنيفه في درجة حرية اقتصادية شبه كاملة ويعود هذا إلى التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة على شكل تخفيضات وإعفاءات جبائية وضريبية لأجل استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات.

ثالثا - مكانة الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد :

نستعمل مؤشر الحوكمة العالمي لمعرفة مدى تقدم الجزائر في مجال تبني معايير الحكم الراشد،يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي،ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات شمولا ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم حسب رأي الخبراء،وتتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ست مؤشرات هي : السيطرة على الفساد،وفعالية الحكومة،والاستقرار السياسي،وجودة التشريعات،وسيادة القانون والمشاركة والمساءلة.

1 -مؤشر الصوت والمساءلة : يصنف ضمن المستوى الضعيف،ويرجع سبب تدهور هذا المؤشر إلى محدودية حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات،وحرية الإعلام والمشاركة في الجزائر،وتعود أكثر الأسباب إلى التضييق الملحوظ على الحريات والنشاطات،وتكوين الأحزاب والجمعيات،وحرية الصحافة والإعلام.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف : تراجع هذا المؤشر خاصة خلال الفترة من 2007 الى 2013 وهذا راجع لمجموعة من الأسباب نذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر

- نسبة المقاطعة المرتفعة للانتخابات التشريعية لسنة 2007 حيث وصلت إلى ما يتعدى % 65 الأمر الذي يظهر بجلاء عدم ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

- التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي قلص مبدأ التداول السلمي للسلطة،بعد أن أقر هذا التعديل إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة وإمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين.

- الخلافات السياسية والانشقاقات داخل الأحزاب،خاصة الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية مثل حزب جبهة التحرير الوطني،حركة مجتمع السلم وحزب النهضة.

3- فعالية الحكومة : تعتبر وضعية الجزائر في هذا المؤشر أفضل إذا ما قورنت بباقي المؤشرات الخمسة،حيث سجل قيمة متوسطة عموما حسب تقسيم دليل المؤشر،ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ 2001 والذي كانت له نتائج ايجابية واضحة على صعيد تحسين التنمية البشرية في البلاد من خلال تراجع مستويات الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن،والخدمات الصحية والتعليمية. كما عرف قطاع الخدمات العمومية تحسنا ملحوظا جراء إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية،واستفادة العديد من المناطق النائية من الطرقات والمدارس والكهرباء والغاز،بالإضافة إلى إنشاء العديد من المدارس. كما كان للإصلاحات التي تبنتها الدولة في مجال إصلاح الإدارات العمومية اثر كذلك في التحسن النسبي لقيمة هذا

المؤشر،بينما تعود الأسباب التي حالت دون أن يرقي هذا المؤشر إلى مستويات جيدة،إلى المشاكل التي بقي يعاني منها قطاع الخدمات العمومية رغم الإصلاحات المتبناة كانتشار الرشوة والفساد،ونقص الكفاءة الفنية والإدارية في تقدم بعض الخدمات للمواطنين.

4- نوعية التنظيم : صنفت الجزائر في وضع ضعيف فيما يخص هذا المؤشر خلال الفترة ما بين 2006-2016 ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن أن تكون وراء هذا التصنيف:

- عدم تحقيق تقدم ملموس في مجال الخوصصة.

- سلسلة الافلاسات التي طالت مجموعة من البنوك الخاصة على غرار بنك الخليفة،والبنك التجاري والصناعي نتيجة نقص الرقابة على البنوك،كما أن البنوك العامة ليست بأحسن حال من البنوك الخاصة إذ عرفت هي الأخرى العديد من قضايا الفساد.

5- حكم القانون : يتراوح هذا المؤشر بين المتوسط والضعيف خلال الفترة المدروسة (2006-2016)ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية نذكر:

- عدم استقلالية القضاء : فالجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل،الأمر الذي تؤكده تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة التي قيمت مؤشر استقلالية السلطة القضائية في الجزائر بالضعيف نسبيا خاصة خلال الفترة (2008-2012) الأمر الذي يظهر أن هناك زيادة في التأثير على السلطة القضائية في الجزائر سواء من الحكومة أو من أطراف أخرى،وهذا ما يعد عقبة في وجه إنفاذ وسيادة القانون بشكل صحيح.

- غموض القانون بشأن حقوق الملكية خاصة الملكية العقارية التي تعرف نزاعات دائمة حول ملكية الأراضي وهذا ما أعطى انطباع سيء لدى المستثمرين.

- انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري، من سرقة وقتل وعنف ضد الأطفال وضد المرأة نتيجة أن القانون لا يطبق على الجميع وتدخل الوساطة في بعض الأحيان وتساهل القضاء مع مثل هذه الجرائم.

6- ضبط الفساد : بالنسبة لهذا المؤشر فقد صنفت الجزائر في وضع متوسط في السنوات الأخيرة بعدما كانت تصنف في وضع ضعيف خلال سنوات(2000-2002) ويعود التحسن الذي عرفه هذا المؤشر إلى اثر الإجراءات التي اتخذها الدولة في مجال محاربة الفساد.

الا انه ورغم من المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر في مجال محاربة الفساد ،والتي كان أهمها قانون 2006 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،إلا أنه من الواضح أن هذا القانون ومختلف الإجراءات التي قامت بها الجزائر لمكافحة هذه الآفة لم يكن لها أثر ايجابي كبير،فالفساد ما يزال متفشيا بشكل يدعو للقلق،حيث لا يكاد يمر يوم من دون أن تطالعنا الصحف عن فضائح الفساد أبطالها مسئولون في الدولة أو موظفين عموميين سواء من خلال اختلاس المال العام أو من خلال الرشاوى التي يتلقوا مقابل تقديم بعض الخدمات،وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات بالنسبة للمستثمرين.

رابعا - مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي : يقدم هذا المؤشر صورة تظم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي نعطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسية تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية وتكمن أهمية هذا التقرير في عدد من العناصر أهمها : تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول،إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات،كما انه يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

المبحث الثالث : محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر وفق نظرية النموذج التطبيقي العام

في محاولتنا لدراسة أثر الإصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار في الجزائر وللوصول إلى نتائج أدق تبين العلاقة بين هذين المتغيرين سنعتمد على طريقة النموذج التطبيقي العام،من خلال بناء نموذج قياسي تحاول من خلاله اختبار العلاقة السببية بين الإصلاحات المدعومة ومدى التحسن الحاصل في مناخ الاستثمار.معتمدين في ذلك على المنهجية التالية:

تؤثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول في الجزائر على العديد من المتغيرات الكلية،والتي بدورها تؤثر على مناخ الاستثمار،بحيث يصعب علينا أخذها جميعها في الاعتبار عند دراسة أثر إصلاحات الجيل الأول على مناخ الاستثمار وإلا فقدت هذه الدالة أحد خصائص جودتها. فمن معايير الجودة لأي نموذج مستخدم في القياس هو أن يكون له القدرة على تفسير الظاهرة بعدد محدود من المتغيرات التفسيرية. كذلك عند إدخال عدد كبير من المتغيرات قد يفقد الدالة عددا من درجات الحرية بما في ذلك من أثر على انخفاض معنوية المعاملات المقدرة. (علي بخيت و سحر، 2007، صفحة 166)

وبخلاف ما تقدم،فإن دراستنا هذه لا تتضمن كل المتغيرات التي لها علاقة بالموضوع،لذلك ارتكزت دراستنا حول اختيار المتغيرات الأساسية والتي تتوفر عنها البيانات الإحصائية الدقيقة. وعلى هذا، فإننا سوف نكتفي بعدد محدود من هذه المتغيرات. لغرض إثبات فرضية الفصل الأول المتمثلة في وجود أثر إيجابي لإصلاحات الجيل الأول في الجزائر على مناخ الاستثمار.

المطلب الأول : صياغة النموذج وتقدير معلماته

تتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي،ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي،والمتغيرات المستخدمة في الدراسة هي:

أ- **المتغير التابع** : وتتمثل في مناخ الاستثمار،حيث أن التحسن في مناخ الاستثمار يمكن أن يستدل عليه بالتحسن في قيمة الاستثمارات الخاصة المنجزة،أو بقيمة ما يستقطبه البلد من استثمار أجنبي.

وبما انه يتعذر الحصول على القيمة الحقيقية للاستثمارات الخاصة المحلية نظرا لأن الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI في هذا الخصوص،تعبر فقط عن تصريحات الاستثمار المودعة لدى الوكالة ولا تعبر عن الاستثمارات المنجزة فعلا.وبالتالي

رأينا ان أحسن مؤشر يدل على التحسن في مناخ الاستثمار هو مقدار ما يستقطبه البلد من الاستثمار الأجنبي،وهذا سوف نستبدل متغير مناخ الاستثمار بقيمة التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال سنوات محل الدراسة معبر عنها بالأسعار الثابتة،(مليون دولار أمريكي) وقد تحصلنا على الإحصائيات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي.

ب- المتغيرات المستقلة : وتتمثل في المتغيرات الكلية المستهدفة من سياسات الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول وذلك أن سياسات الإصلاح من الجيل الأول كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المؤشرات التالية (معدل النمو،التوازن في الميزانية العمومية،التوازن في ميزان المدفوعات،القضاء على المديونية الخارجية،تخفيض معدل التضخم،استقرار أسعار الصرف...الخ) وذلك اعتمادا على مجموعة من السياسات التي تم انتهجها خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والتي تتمثل في السياسة النقدية،السياسة المالية والسياسة التجارية.

ونحن في دراستنا سنختار مجموعة من المؤشرات التي نرى أن لها اثر اكبر على مناخ الاستثمار وفق ما دلت عنه الكثير من الدراسات الميدانية وهي كالتالي :

1- قيمة الناتج المحلي الإجمالي: ويعبر عن مستوى النمو الاقتصادي.

2-مؤشر السياسة النقدية : عادة ما يتم اللجوء إلى استخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي.

3- مؤشر السياسة المالية : يمكن استخدام قيمة الإنفاق الحكومي الرأسمالي وهو الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على البنى التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور و المطارات و الموانئ و الطرق... الخ .كذلك جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة.

4- مؤشر سياسة التوازن الخارجي : عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

5-قيمة الدين الخارجي : يعتبر مؤشر لتأكل احتياطي الصرف الأجنبي الذي يوليه المستثمر أهمية.

6- سعر الصرف الاسمي : وهو مؤشر المخاطر المالية.

7- درجة الانفتاح : يمكن أن يستدل على درجة الانفتاح بإجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

8- سعر الفائدة الاسمي: حسب ما سبق ذكره في الفصل.

9- سعر الفائدة الحقيقي: حسب ما سبق ذكره في الفصل.

10- الجباية العادية : هي عبارة عن حصيلة الضرائب نسبة إلى الناتج المحلي.

11-متغير صوري : يعبر عن الفترة التي تم فيها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات سالفة الذكر من قاعدة بيانات البنك الدولي و البنك المركزي الجزائري،والديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثاني : اختبار مدى ملائمة التقديرات للمعايير الإحصائية (اختبارات الدرجة الأولى)

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله،بل يجب تشخيص القوة الإحصائية من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالأتي :

- اختبار جودة التوثيق.

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة، إضافة إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

أولا- اختبار جودة التوثيق :

يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد المتعدد والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة،كذلك مراعاة معامل التجديد المصحح (R Adjusted،R squered) والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

ثانيا - اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة:

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع،وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة ومقارنتها بالقيمة المجدولة والمستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية وa درجة حرية $(n-k-1)$، كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق الإحصائية t المحسوبة ومقارنتها بمستوى معنوية a.

ولاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين:

H0: a j=0/j= 1، 2، 3، 4، 5، 6،7

H1: a j ≠0/j= 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7

حيث يمكننا قبول إحداهما ورفض الأخرى اعتمادا على اختبارات ستودنت. (شيخي، 2009، صفحة 74)

ثالثا- اختبار المعنوية الكلية للنموذج : يمكننا اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر.

المطلب الثالث : اختبار مدى ملائمة التقديرات لمعايير الاقتصاد القياسي (اختبارات الدرجة الثانية)

أولا - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى اخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع أخطاء الفترة الزمنية سابقا.

ثانيا- اختبار مدى ملائمة التقديرات للمعايير الاقتصادية :

إن ملائمة التقديرات للمعايير الاقتصادية تحددها النظرية الاقتصادية،وتتعلق بإشارات وحجم معاملات العلاقات الاقتصادية وبالتالي تفرض النظرية الاقتصادية قيودا على إشارات وقيم المعاملات العلاقات الاقتصادية،فإذا جاءت المعاملات على عكس ما تقرره النظرية سواء فيما يتعلق بالإشارة أو القيمة فان هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعاملات المقدرة،ومن ثم يعاد النظر في صياغة العلاقة أو البحث عن علاقات أخرى لم تؤخذ في الحسبان،أو التحقق من دقة البيانات أو من توافر الشروط الخاصة بالطريقة المستخدمة في القياس أو قد توجد مبررات منطقية لها من القوة ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما قررته النظرية الاقتصادية.

1-سعر الفائدة الحقيقي : لقد كان هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدلات الفائدة الحقيقية وهذا عكس ما تقره النظرية الاقتصادية حيث من المتوقع وجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة الحقيقي وحجم الاستثمار الخاص من الناحية النظرية بسبب أن الارتفاع في معدلات الفائدة يعتبر كعامل مثبط لنمو الاستثمار في القطاع الخاص. و مع ذلك يشير كل من McKinnon (1973) and (1973) Shaw إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار ومعدل سعر الفائدة الحقيقي، وذلك لأن ارتفاع المعدل الحقيقي للفائدة سيعمل على رفع حجم المدخرات ومنه فإن حجم الائتمان المحلي سيزيد كنتيجة لذلك. ويستند هذا الافتراض،والمعروف باسم فرضية "ماكينون وشو"، على افتراض أن وفرة الموارد المالية هو العائق الرئيسي أمام الاستثمار في الدول النامية لو قارنه بتكلفة رأس المال.(Gemech & Struthers, 2003, p. 2)

ففي البلدان النامية،عموما نجد أن القطاع العام يلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار خاصة في البنية التحتية،وتتوقف الاستثمارات الخاصة على توقعات المستثمرين حول الارباح المستقبلية طالما أن الربحية المتوقعة تفوق سعر الفائدة السائد في السوق. وحسبهم فإن الفرضية القائلة أن مرات العامة تؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات الخاصة هي مقولة مبنية على فرضية خاطئة مفادها أن طلب القطاع الحكومي لمزيد من القروض يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة في السوق،وهذا بدوره يساهم في تقليص حجم الاستثمارات الخاصة ولكن في الحقيقة أن الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية من قبل الدولة تؤدي إلى خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص ويساعده في دخول مجالات وأنشطة جديدة.

2- التضخم : اثبت النموذج عدم معنوية هذا المتغير،أي أن هذا المتغير لا يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب عند دراستهم للجزائر كموقع استثمار،وهذا جاء مناقض لبعض الدراسات التي دلت على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومناخ الاستثمار ومن ثم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تتأثر بحجم الأرباح الكبيرة التي تتحقق من قطاع المحروقات حيث أن أغلبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر تنشط في هذا القطاع بالإضافة إلى أن سعر البرميل مقيم بالدولار وليس بالدينار.

3- سعر الفائدة الاسمي : اثبت النموذج عدم معنوية هذا المتغير،أي أن هذا المتغير لا يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب عند دراستهم للجزائر كموقع استثمار،وهذا جاء منافي للنظرية الاقتصادية حيث أن سعر الفائدة يعتبر تكلفة بالنسبة للمستثمرين. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان أسعار الفائدة ليست هي المعيق في النظام البنكي الجزائري ولكن الأمر يتعلق بمشاكل أخرى مثل (الفساد،بيروقراطية الإدارة ... الخ) كما يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر إلى حد كبير بالتمويل من البنوك المحلية .

4 - الإنفاق الرأسمالي : تم التوصل في دراسات سابقة،بأن الإنفاق على البنى التحتية من خلال شق الطرقات ... الخ من شأنه أن يسهل الحركة للمستثمر الأجنبي من والى الجزائر.فقد شهدت الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العامة التي كانت أغلبيتها في تحسين البنى التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات وعلى رأسها الطريق السيار شرق غرب،إلا أنها تبقى غير كافية لتسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. هذه نتيجة جاءت متسقة مع ما تم التوصل إليه في العديد من الدراسات التي أثبتت أن الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبل الدولة يمكن أن تؤدي إلى خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص،ويساعده في دخول مجالات وأنشطة جديدة،من هذه الدارسات أعمال Wheeler و Mody سنة 1992.(Wheeler & Mody, 1992)

5- **الانفتاح التجاري** : هذا المتغير معنوي حيث أن تغيره بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي.

6- الجباية العادية : هذا المتغير معنوي حيث أن تغيره بوحدة واحدة تؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي رغم أن النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية وارتفاع الضغط الجبائي الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب الاستثمارات في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للدول المجاورة،كتونس والمغرب مثلا.

7- الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول : هذا المتغير معنوي كما أن تأثيره يعتبر كبير حيث أن تغيره بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي وهذا جاء موافق لما ذهبت إليه المؤسسات المالية الدولية في أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي كان الهدف منه تحليل وقياس اثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيلين الأول والثاني على مناخ الاستثمار في الجزائر .اعتمدنا للوصول إلى هذا الهدف على أهم الطرق المستخدمة في تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية :

- **استعملنا طريقة ما قبل وما بعد** :وذلك بتحليل تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية ومقارنة قيمها قبل وبعد فترة الإصلاحات الاقتصادية وذلك أن التحسن في مناخ الاستثمار يستدل عليه من خلال تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية . وكذلك من خلال المراتب التي احتلتها الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار،وكانت ايجابية فيما يخص قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبتالي حكمنا مبدئيا بفعالية هذه الإصلاحات في تحسين مناخ الاستثمارات في الجزائر .

ولاستبعاد التحيز في النتائج المتحصل عليها من خلال استعمالنا للطريقة السابقة والتي يمكن أن تنتج عن افتراض باقي العوامل الأخرى ثابتة حيث يمكن أن ينسب الحكم في تحسن مناخ الاستثمار إلى عوامل أخرى غير الإصلاحات الهيكلية .اعتمدنا على طريقة أخرى للقياس.

- **طريقة النموذج التمثيلي العام** :وذلك بمحاولة بناء نموذج قياسي لإظهار العلاقة بين الإصلاحات الهيكلية ومناخ الاستثمار الأمر الذي يدل على انه بالرغم مما تبذله الجزائر من إصلاحات مؤسسية فحواها محاربة الفساد وتمكين الحكم الراشد إلا أن هذه الإصلاحات لم ترقى بعد إلى مستوى الممارسات الدولية،مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

إن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر كان لها أثر كبير لتحول الجزائر من اقتصاد كان يسير وفق مبادئ اشتراكية إلى نظام اقتصاد السوق الحر والذي يلعب فيه السوق الدور الكبير في تحديد أهداف وإستراتيجية الدولة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والملاحظ من خلال استعراض الآثار المترتبة عن انتهاج برامج الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول على مستوى جامعات و كليات الاقتصاد أن الجزائر قد وصلت فعلا إلى تحقيق التوازنات الكلية،بالإضافة الى هذه التوازنات التي تعتبر أهم شروط تهيئة مناخ مواتي للأعمال،بالإضافة إلى ما تم اصداره من قوانين استثمار خلال هذه الفترة. وهو ما يؤهل الجزائر لتحصل على نصيب عادل من الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية،وبالفعل فان وصول الجزائر إلى تحقيق استقرار اقتصادي قد مكنها في الأخير من تحسين مناخ الاستثمار بها مترجما بزيادة ملحوظة من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية،إلا أن هذا

التحسن على أهميته لم يكن كافيا،ولم يصل بعد إلى مستوى المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصادي الجزائري والتي تمكنه من الحصول على مراتب أفضل في سلم المؤشرات الدولية التي تقيس التحسن الطارئ على مناخ الاستثمار. وأمام كل هذا صار من المؤكد أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لم يبقى شرط كافي لوحده لتحسين مناخ الاستثمار،وفي هذا الصدد ركزت المقاربة الجديدة لاقتصاد المؤسسات على أن تحسين نوعية المؤسسات من حيث حماية حقوق الملكية ومكافحة الفساد وأساليب ممارسة الحكم تعتبر العنصر الحاسم في تحقيق النمو ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار. وذلك باعتمادها على آليات و ميكانيزمات مختلفة تؤثر من خلالها على جودة مناخ الاستثمار،وقد أيقنت السلطات الجزائرية هذا الأمر مما جعلها تقدم على تبني بعض الإجراءات التي توحي بنيتها في تبني إصلاحات الجيل الثاني،لكن هذه الجهود لا تزال في بدايتها ولم ترقى بعد إلى مستوى الممارسات الدولية.

أولا – النتائج :

– يتعلق الاختلاف الجوهري بين إصلاحات الجيل الأول والجيل الثاني بدور الدولة في الاقتصاد فبرنامج الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول هو برنامج يحمل في مضمونه فرضية التفوق لنظام وآليات السوق على التدخل الحكومي فيما يتعلق بكفاءة هذا النظام في تخصيص الموارد الاقتصادية،وتحقيق أهداف المجتمع،ومن ثم فهو ينحاز فكريا لصالح قوى السوق. إن الفرق بين إصلاحات الجيل الأول والجيل الثاني فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد لا يعكس سوى الإقرار بأن فكرة الغلبة لآليات السوق ليست صحيحة وهو ما يستدعي التعامل مع قضية التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة.

– إن التباين الملحوظ بين الدول النامية والدول المتقدمة وبين الدول النامية فيما بينها في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي يرتبط بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري حيث أن الشركات المستثمرة شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والسياسية.

– إن مجال تحسين مناخ الاستثمار في الاتجاه المطلوب واسع للغاية،فالاستثمار يعتمد على توفر مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يشكل عاملا مهما و مؤثرا في رجال الأعمال عند اتخاذ قرارهم بالاستثمار،كما يعتمد على تواجد سياسات التجارة وأسعار الصرف التي لا تلحق الضرر بالمنافسة،كما تتطلب وجود مؤسسات تنظيمية من كفاءة توزيع الموارد

وتصون حقوق الملكية وتكون قادرة على تنفيذ القواعد دون عرقلة مفتعلة أو الاصطدام بالفساد،كما أن تواجد بيئة قانونية مستقرة قادرة على إدارة قوانين الاستثمار وتطبيقها وتوفر مؤسسات مالية فعالة قادرة على تعبئة الموارد والقيام بتوفيرها للمستثمرين لتمكينهم من إطلاق مشاريعهم.

- إن التوازنات الكلية التي حققتها الجزائر من خلال تطبيقها لإصلاحات الجيل الأول (تخفيض التضخم،توازن الميزانية،استقرار أسعار الصرف،سعر فائدة موجب،وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على المبادلات)بالإضافة إلى جهودها الحثيثة في تبني سياسات استثمارية ناجعة. إن هذه الجهود التي تعتبر بلا شك أحد أهم شروط تهيئة المناخ المواتي للاستثمار وقد كان له بالفعل تأثير في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر مترجما بزيادة ملحوظة في قيمة الاستثمارات الخاصة سواء المحلية والأجنبية،لكن هذه الزيادة لم تصل بعد إلى مستوى التوقعات.

- تعاني الجزائر من ضعف المناخ المؤسساتي،حيث انه وبعد اطلاعنا على ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس التقدم في إصلاحات الجيل الثاني وجدنا أن ترتيبها متدني في أغلب هذه المؤشرات الأمر الذي أثر سلبا على نظرة المستثمر وخاصة الأجنبي إلى الجزائر.

- أن أهم معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر (عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية،صعوبة الحصول على القروض،الفساد،وعدم استقرار السياسات) وظلت هذه معوقات نفسها تتكرر في الطبعات الأخيرة التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي الامر الذي يوحي بان هذه المعوقات لها علاقة بالمؤسسات وبالتالي فان الإصلاح المطلوب في سبيل تحسين مناخ الاستثمار ينبغي أن يركز فيه أكثر على إصلاح المؤسسات.

- إن التعديلات المستمرة التي طالت قوانين الاستثمار في الجزائر أثرت سلبا على درجة الثقة في جدية النظام الاقتصادي ككل،مما يؤثر في قرارات المستثمرين ،فعدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري،كما أن الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة،أو الاتجاه نحو مشاريع ذات وقت قصير و عائد كبير.

- إن الترتيب المتدني للجزائر في اغلب المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في تطبيق إصلاحات الجيل الثاني والتي لها علاقة من جهة أخرى بمناخ الاستثمار تشير إلى أن الجزائر مطالبة ببذل المزيد من الجهود في هذا المجال خاصة فيما يخص محاربة الفساد وتمكين الحكم الراشد من أجل تحسين مناخ الاستثمار.

- إن التباطؤ الكبير المسجل في تنفيذ وتجسيد الإصلاحات الهيكلية وبالخصوص عملية الخصخصة،وإصلاح النظام المالي والمصرفي،والإصلاحات الجبائية،رهن نجاح إصلاحات الجيل الأول في الجزائر،فكل هذه الإصلاحات ضرورية قبل وضع أي سياسة استثمارية فعلية وناجعة. وهذا التباطؤ في الإصلاحات انعكس بالسلب على مناخ الاستثمار في الجزائر وبتالي على النتائج المحققة في مجال الاستثمار.

ثانيا – اختبار الفرضيات :

– **الفرضية الأولى** : أثرت الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول إيجابا على مناخ الاستثمار في الجزائر. فقد اثبت صحتها جزئيا. وهذا ما ظهر من تحليل تطور قيمة الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية حيث لاحظنا ارتفاع واضح لقيمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية بعد تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول،وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أظهرت الأثر المعنوي للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول على مناخ ألاستثمار إلا إن هذا التأثير لم يكن وحده كافيا لتحسين مناخ الاستثمار في الاتجاه المطلوب. وهو الأمر الذي بينه الترتيب المتدني للجزائر في المؤشرات التي تقيس تحسن مناخ الاستثمار خاصة إذا قورنت بدول الجوار والتي خاضت هي الأخرى تجربة الإصلاحات المدعومة.

– **الفرضية الثانية** : تحتاج الجزائر إلى تبني إصلاحات اقتصادية من الجيل الثاني لتحسين مناخ الاستثمار. فقد اثبت صحتها من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج البحث.

ثالثا – الاقتراحات :

– إن أحد أهم أسباب الإخفاقات في بعض الجوانب وعدم تحقيق نجاحات واضحة ومتميزة من إصلاحات الجيل الأول هو عدم سلامة المؤسسات،وبتالي ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار فإنه يجب العمل على محورين :

الأول : تحديد المؤسسات الناقصة (غير الموجودة)والتي نحن بحاجة إليها.

الثاني : تحديد المؤسسات القائمة التي لا تعمل بشكل سليم وتحتاج إلى إعادة هيكلة وبناء من جديد.

– في مجال معضلة الفساد من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر،والتي وضعت كهدف من أهداف عملية الاصلاح مشكلة الفساد،التي تعرقل وتعيق كل جهود الإصلاح وتعيق التقدم وهدم كل أسس الحكم الرشيد وتحرم المجتمع من الوصول إلى حياة أفضل،ونظرا لأن كل الطرق التقليدية وكل المؤسسات القائمة لم تفلح حتى الآن في القضاء على الفساد،إننا بحاجة إلى مؤسسة مختلفة ذات طابع خاص للتعامل مع الفساد ليست مهمتها ملاحقة الفاسدين فقط،بل البحث والعمل على صياغة برامج وإجراءات واستراتيجيات لتعطيل آليات الفساد أولا. بحيث تكون بعيدة عن البيروقراطية والروتين التقليدي المتبع وقادرة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة الفساد.

– حيث أن الجزائر زاولت عملية الخصخصة،في إطار إصلاحات الجيل الأول فيجب إذا التحضير كذلك لنظام حوكمة مؤسسية تضمن الانتقال السلس للملكية،مبني على الشفافية والوضوح وحماية مصالح الملاك الجدد سواء كانوا من العمال أو الخواص أو الأجانب وسن قوانين وتنظيمات تسهر على تطبيق ذلك النظام،خاصة وان موضوع الخصخصة يعتبر من أهم مطالب المستثمر الأجنبي.

– ضرورة الإسراع في الإصلاحات المصرفية والمالية،وما يمكن قوله في هذا المجال أن الجزائر وفي إطار قيامها بإصلاحاتها المصرفية ينبغي أن تأخذ العبرة من البلدان التي سبقتها في الإصلاح في هذا المجال وبتالي ينبغي عليها تشجيع إنشاء بنوك جديدة في الإطار العام والخاص،والسماح لفروع المؤسسات المالية والبنوك الدولية بالنشاط في السوق الجزائرية،كي تحدث الديناميكية المطلوبة من خلال منافستها للبنوك والمؤسسات القائمة، وتلك التي تنشأ على حد السواء،وهذه المنافسة هي الضمان الوحيد لاستمرار أو عدم استمرار البنوك العمومية القديمة لكن يبقى للدولة دور فعال في ميدان الرقابة المالية،فوضع منظومة مالية جديدة ليس بالأمر

السهل،فهي مهمة يطول أمد انجازها وعليه ينبغي لسلطة الإصلاح أن تعمل على تنمية وتطوير المؤسسات المصرفية،ووسطاء التعامل المالي إضافة إلى تطوير الأسواق المالية القادرة على التكيف مع احتياجات السوق ،

- على الدولة تبني خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي،مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي،وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها،مع الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية

رابعا - آفاق الدراسة:

1- دور الإصلاحات المصرفية في تحسين مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر.

2- دراسة فعالية الإصلاحات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي.

3- دراسة مدى تكيف الإطار التشريعي في الجزائر مع متطلبات مناخ الاستثمار الجيد.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	-
ملخص	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول : الاصلاح الاقتصادي – مدخل مفاهيمي –	
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم حول الإصلاح الاقتصادي	3
المطلب الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي	3
المطلب الثاني : ظروف تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي	5
المطلب الثالث : الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	6
المبحث الثاني : الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	7
المطلب الأول : محاربة الفساد	7
المطلب الثاني : الحكم الراشد	10
المطلب الثالث : محاربة الفقر	11
المطلب الرابع : الإصلاحات الاقتصادية بجيلها الأول و الثاني في الجزائر	13
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني : تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر	
تمهيد	30
المبحث الأول: طرق ومؤشرات تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر	31
المطلب الأول: مفهوم التقييم طرقه ومناهجه	31
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار	33
المبحث الثاني : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وفق طريقة ما قبل وما بعد	37
المطلب الأول : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تطور حجم الاستثمارات الخاصة	38

المطلب الثاني :تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة	46
المطلب الثالث : تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية	51
المبحث الثالث : محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الجزائر وفق نظرية النموذج التطبيقي العام	57
المطلب الأول : صياغة النموذج وتقدير معلماته	57
المطلب الثاني : اختبار مدى ملائمة التقديرات للمعايير الإحصائية (اختبارات الدرجة الأولى)	59
المطلب الثالث : اختبار مدى ملائمة التقديرات لمعايير الاقتصاد القياسي (اختبارات الدرجة الثانية)	60
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة عامة	63
فهرس المحتويات	67
قائمة المراجع	70

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولا - بالنسبة للكتب:

1 - اكرام مياسي. (2012). الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر. الجزائر: دارهومة للطباعة و النشر.

2 - حسن محمد بلقاسم بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر. 16. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

3 - محمد شيخي. (2009). طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات و تطبيقات) عمان: دار ممتب حامد للنشر و التوزيع.

4 - محمود شهاب مجدي. (1998). الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

5 - ابو الحسن احمد فارس زكري. (1979). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.

6 - احمد مصطفى الحسين. (2002). مدخل الى التحليل سياسات العامة. 270. عمان.

7 - العبدالله مصطفى .(1999) . الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية .بيروت.

8 - ابراهيمي عبدالحميد .(2004) .دراسة حالة الجزائر في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية .24 .بيروت ,لبنان.

9 - جمعة محمد الرقيبي. (18 04, 2014). دور الحوكمة في مكافحة الفساد. مؤتمر الحاكمية والفساد الاداري والمالي ، 506. عجلون، الاردن.

10 - عزيزة بن سمينة بنت عمرة .(2014) .الدول النامية و ازمة المديونية .عمان ,الاردن :دار اسامة للنشرو التوزيع.

11 - جودة عبدالخالق .(ماي 1996) .الاصلاح الاقتصادي ,الفرضية الغائبة .الاردن.

12 - عنصر العياشي. (1999). سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر. القاهرة، مصر: دار الامين.

13 - فرج شعبان. (2011). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر. 5. الجزائر، الجزائر.

14 - لطيفة كلاخي. (2017). اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

15 -ميشيل تشوسودوفسكي. (2012). عولمة الفقر. (محمد ميتجبير مصطفى، المترجمون) مصر، مصر: مكتبة الاسرة.

16 - ابراهيم أيوب سميرة. (2006). صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي و الامالي. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

17 - احمد سلامة نليه. (2002). برامج الاصلاح الاقتصادي واثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن. 204. القاهرة، مصر.

18 - سيد البواب. (2002). برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي,محاورها و تحليلها و تاثيرها (المجلد 2). مصر، مصر: دارالبيان.

19 - امنصوران سهيلة .(2006-2005) .الفساد الاقتصادي و اشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي . 209.الجزائر.

20 - سمير التنير. (2009). الفقر و الفساد في العالم العربي (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الساقي.

21 - محمد ناظم حنفي. (1992). الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. 191. جمهورية مصر.

22 - محمد فراح عبد الحليم، عبد الله عبد الرحيم ادريس .الحوكمة منهج لتهيئة مناخ استثماري جيد في السودان بعد السلام. السودان.

23 - عبد المجيد قدي. (2003). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24 - حسين علي بخيت، سحر فتح الله .(2007) .الاقتصاد القياسي .عمان ,الاردن :دار اليازوري.

25 - عبد الحميد عبد المطلب. (1997). السياسات الاقتصادية,تحليل كلي و جزئي. مصر، مصر: زهراء الشرق

26 - خضر حسان .(2003) .الاصلاحات في الدول العربية .4 .الكويت.

27 - عبد القادر بودي، و مبارك زاير. (02-03 02, 2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر, الاستثمار الاجنبي و نقل التكنولوجيا الى الدول النامية. 2. بشار، المركزالجامعي بشار، الجزائر.

28 - بودية مراد .(04 ,2015) .واقع لاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر و اثره علي التنمية الاقتصادية.34 .p ,05 .

29 - شبي عبد الرحيم وشكوري محمد .(2009) .معدل الاستثمار ال-خاص بالجزائر .42 .المعهد العربي للتخطيط الكويت.

ثانيا - النسبة للمذكرات و أطروحات الدكتوراه :

1 - خالد القاشي. (18-19 /11/ 2014). الحاكمية و الحد من الفسادللتخفيف من الفقر. 76. (جامعة عجلون الوطنية، المحرر) عجلون، الاردن.

2 - سعد بوراوي. (2007-2008). الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية. 136. (جامعة باتنة، المحرر) باتنة، الجزائر.

3 - يسري عبدالرحمان .(1995) .قضايا اقتصادية معاصرة .الاسكندرية ,مصر :الدار الجامعية.

4 - بدور ابراهيم عبدالعزيز .(2005) .تفعيل الحكم الداخلي الديمقراطي في الجمعيات الاصلية في مصر .كلية الاقتصاد و العلوم السياسية .17 ,القاهرة ,مصر.

ثالثا - بالنسبة للمقالات في المجلات :

1 - خضر حسان .(2006) .الاستثمارات الاجنبية المباشرة,تعاريف و قضايا .6 ,6 .مجلة جسر التنمية.

2 - شكولينكوف ألكسندر .(09 ,2007) .محاربة الفساد في الدول النامية و الوسائل وكيفية علاجها .17 .مجلة الاصلاح الاقتصادي.

3 - عبد الحميد برحومة. (2009). الطلب الستثماري للقطاع الخاص الجزائري (الإصدار 31، المجلد ب). مجلة العلوم الانسانية.

4 - محمد راتول. (2001). تحولات لاقتصاد الجزائري,برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته. 23 ، 4. القاهرة، مصر: مجلة بحوث اقتصادية عربية.

5 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (اكتوبر/ديسمبر, 2010). سلسلة ضمان الاستثمار. 4 ، 03. الكويت.

رابعا - بالنسبة للتقارير:

1 - المؤسسة العربية للائتمان و ضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2008،2017) الكويت.

2 - التقرير المرحلي الثاني حول تنفيد البرنامج الوطني في مجال الحكامة.146 .

3 - بنك الجزائر .(1990-1996) .تقرير سنوي ,الجزائر.

4 - منظمة الشفافية العالمية .(2018) .تقرير.2018

5 - تقرير البنك العالمي حول التمثيل و المساءلة (2010).

6 - تقرير التنمية في العالم. (1996). من الخطة إلى السوق.

7 - تقرير الجمهورية الجزائرية .(2012) .التقريرالسنوي الثاني لتنفيذ الحكامة في الجزائر .

8 - منظمة الشفافية العالمية .(2009-2007) .تقريري 2007 و 2009.

خامسا- .بالنسبة للقرارات والقوانين و المراسيم :

1 - الجريدة الرسمية .(20 2 ,2006) .القانون رقم 01-06مؤرخ في 20فيفري . 14 .2006دستور 08 سبتمبر .1963

2 - المعهد العربي للتخطيط AP . دراسة المعهد العربي للتخطيط .

سادسا- بالنسبة للمواقع الإلكترونية :

1 - محمد بلغالي. (19 03, 2021). الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلة. تم الاسترداد من https://platform.almanhal.com/details/article/25007: https:/

2 - موقع البنك الدولي. (2019). تاريخ الاسترداد 08 mars, 2021، من https://arabic.doingbusiness.org/ar/doingbusiness

المراجع باللغة الأجنبية :

1 - FMI,Algerie. (2007). Fond monétaire international. question choisies,rapport du FMI No07/61, washington.

2 - Gemech, F., & Struthers, J. (2003, 09). Annual conference on Globalisation and Development. Development Studies Association , p. 02.

3 - La banque d'Alger. (2001, 07 09). l'economie d'algerie. 13. alger, revue hebdomadaire.

4 - Fonds monétaire international. (FMI) . NO06/101, F. (2006, 03).

5 - PIO, Alessandro. (1992). The social dimension and Economic Adjustment programs economic. 233-237. NEW YORK.

6 - Wheeler, D., & Mody, A. (1992). International investment location decisions. International economics , 33 (1-2).